الخاتمة

• إذا كان الفعلُ الثلاثيُّ على : فَعَلَ بالفتح مهموزَ الآخرِ مثلُ : قَرَأَ ونَشَأَ وبَدَأَ ، فعامَّةُ العرب على تحقيق الهمزة فتقول : قَرَأْتُ ونَشأْتُ وبَدأْتُ ، وحكى سيبَويه[1] قال : سمعتُ أبا زيدٍ يقول : ومن العرب من يُخفِّفُ الهمزةَ فيقول : قَرَيْتُ ونَشَيْتُ وبَدَيْتُ ، ومَلَيْتُ الإناءَ ، وخَبَيْتُ المَتَاعَ ، وما أَشبهَ ذلك ، قال : قلتُ له : كيف تقولُ في المُضارِع؟ قال : أَقْرَا وأَخْبَا ، بالألف ، قال : قلت : القياسُ : أَقْرِي ، مثلُ : رَمَى يَرمِي .

وجوابُه مع التعويل على السَّمَاع : أنهم إنِ الْتَزَموا الحذفَ جَرَى على القياس ، مثل : قَرَيتُ الماءَ في الحوضِ أَقْرِيه ، وإلا أَبْقَوُا الفتحةَ في المُضارِع تنبيهاً على انتظار الهمزة ، فلو قيل : أَقْرِي ، زالت الحركةُ التي تُنتَظَرُ معها الهمزةُ ، فلهذا حافَظُوا عليها ، وتُخفَّف : وَمَأْتُ أَوْمَأُ ، فيقال : وَمَيْتُ أَمِي ، وتَسقُط الواوُ مثلَ سقوطها في : وَجَى يَجِي ، ومنه : الصَّابُونَ ، مثل : القاضُونَ ، وقرأَ به بعض السبعةِ بناءً على : صَبَا ، مخفَّفاً[2] ، ويقال : تَنَا بالبَلَدِ : إذا أقامَ ، وتَنَا : إذا استَغنَى ، فهو تانٍ ، والجمع : تُنَاة ، مثل : قاضٍ وقُضاة ، قال الشاعر[3] :

شَيخٌ يَظَلُّ الحِجَجَ الثمانيَا ضيفاً ولا تـراهُ إلا تانِيَـا

وقالوا في اسم المفعول على التخفيف : فهو مَخبِيٌّ ومَكلِيٌّ ، وقِسْ على هذا .

• وإن كان الثلاثيُّ مُجَرَّداً وهو من ذوات التضعيف على : فَعَلْتُ ، بفتح العين ، فهو واقعٌ : وهو المتعدِّي ، وغيرُ واقع : وهو اللازمُ .

فإن كان لازماً فقياسُ المضارع الكسرُ ، نحوُ : خَفَّ يَخِفُّ ، وقَلَّ يَقِلُّ ، وشَذَّ منه بالضم : هَبَّ من نومه يَهُبُّ ، وأَلَّ الشيءُ يَؤُلُّ : إذا بَرَقَ ، وأَلَّ يَؤُلُّ أَلِيلاً : رَفَع صوتَه ضارعاً[4] ، وطَلَّ الدمُ يَطُلُّ : إذا بَطَلَ ، وجاءت أيضاً أفعالٌ بالكسر على الأصل ، وبالضم شُذوذاً ، وهي : جَدَّ في أَمرِه يَجِدُّ ويَجُدُّ ، وشَبَّ الفرسُ يَشِبُّ ويَشُبُّ : رَفَعَ يديه مَعاً ، وحَرَّ العبدُ يَحِرُّ ويَحُرُّ : إذا عَتَقَ ، وشَذَّ الشيءُ يَشِذُّ ويَشُذُّ : إذا انفردَ ، وخَرَّ الماءُ يَخِرُّ ويَخُرُّ خَريراً : إذا صَوَّتَ ، ونَسَّ الشيءُ يَنِسُّ ويَنُسُّ : إذا يَبِسَ ، ودَمَّ الرجلُ يَدِمُّ

(١) لم يرد هذا في «الكتاب» لسيبويه ، وإنما ذكره ابنُ جنِّي في «سر الصناعة» . (ع) .

(٢) راجع مادة (ص ب ا) فيما سلف .

(٣) هو أبو نخيلة التميمي ، وراجع مادة (ت ن ا) فيما سلف .

(٤) ويأتي أَلَّ يَئِلُّ : إذا برقَ ، هذه عن ابن دريد كما في «اللسان» ، ويأتي أيضاً أَلَّ يَئِلُّ : في الصوت ، كما في «الصحاح» للجوهري .

ويَدُمُ : إذا قَبُحَ منظرُه ، ودَرَّ اللبنُ والمطرُ يَدِرُّ ويَدُرُّ ، وشَحَّ يَشِحُ ويَشُحُّ ، وشَطَّتِ الدارُ تَشِطُّ وتَشُطُّ : بَعُدَت ، وفَحَّتِ الأَفعى تَفِحُّ وتَفُحُّ : صَوَّتَت .

وإن كان متعدِّياً ، أو في حكم المتعدِّي ، فقياسُ المضارع الضمُّ ، نحوُ : يَرُدُّه ويَمُدُّه ، ويَذُبُّ عن قومه ، ويَسُدُّ الخَرْقَ ، وذَرَّتِ الشمسُ تَذُرُّ ، لأنه بمعنى : أنارَتْ غيرَها ، وهَبَّتِ الريحُ تَهُبُّ ، ومَدَّ النهرُ : إذا زاد يَمُدُّ ، لأن معناه : ارتفعَ فغَطَّى مكاناً مرتفعاً عنه ، وشَذَّ من ذلك بالكسر : حَبَّه يَحِبُّه ، وقرأ بعضهم[1] : «قُلْ إن كنتم تَحِبُّون اللهَ فاتَّبِعُوني يَحبِبْكُم الله» [آل عمران : ٣١] على هذه اللغة .

وشَذَّ أفعالٌ بالوجهين : شَدَّه يَشِدُّه ويَشُدُّه ، بالشين المعجمة ، وهَرَّه يَهِرُّه ويَهُرُّه : إذا كَرِهَه ، وشَطَّ في حُكْمه يَشِطُّ ويَشُطُّ : إذا جارَ ، وعَلَّه يَعِلُّه ويَعُلُّه : إذا سَقَاه ثانياً ، ومنهم من يحكي اللغتين في اللازم أيضاً[2] ، ومنهم من يَقتصِرُ على بنائه للمفعول ، ونَمَّ الحديثَ يَنِمُّه ويَنُمُّه ، وبَتَّه يَبِتُّه ويَبُتُّه بالمُثَنَّاة : إذا قَطَعَه ، وشَجَّه يَشِجُّه ويَشُجُّه ، ورَمَّه يَرِمُّه ويَرُمُّه : أصلَحه ، وحَدَّتِ المرأةُ على زوجها تَحِدُّ وتَحُدُّ ، وحَلَّ عليه العذابُ يَحِلُّ ويَحُلُّ .

● وإذا أَسندتَ هذا البابَ إلى ضميرٍ مرفوع ، ففيه ثلاثُ لغات :

أكثرُها : فكُّ الإدغام ، نحو : شَدَدتُ أنا ، وشَدَدتَ أنتَ ، وكذلك : ظَلِلْتُ قائماً .

والثانية : حذفُ العين تخفيفاً مع فتح الأوَّل ، نحو : ظَلْتُ قائماً ، و﴿ظَلْتُم تَفَكَّهُون﴾ [الواقعة : ٦٥] ، وهذه لغة بني عامرٍ ، وفي الحجاز بكسر الأول تحريكاً له بحركة العَيْن نحو : ظِلْتُ قائماً .

والثالثة ، وهي أقلُّها استعمالاً : إبقاءُ الإدغام كما لو أُسنِدَ إلى ظاهرٍ فيقال : شَدَّتُ ، ونحوُه .

● وإذا أَمَرتَ الواحدَ من هذا الباب ففيه لغاتٌ :

إحداها : لغةُ الحجاز ، وهي الأصل : فَكُّ الإدغام واجتلابُ همزة الوَصْل ، نحوُ : امْنُنْ ، وارْدُدْ ، واغْضُضْ من صوتِكَ ، وباقي العرب على الإدغام .

واختلفوا في تحريك الآخِرِ ، فلغةُ أهل نَجْدٍ ـ وهي اللغة الثانية ـ الفتحُ للتخفيف تشبيهاً بأَيْنَ وكَيْفَ .

والثالثة : لغةُ بني أَسَدٍ : الفتحُ أيضاً إلا إذا لَقِيَه ساكنٌ بعده فيَكسِرون ، نحو : رُدِّ الجوابَ .

(١) وهو أبو رجاء العُطاردي كما في «البحر المحيط» لأبي حيان ٢/٤٣١ ، وهي قراءة شاذَّة .

(٢) أي : من عَلَّ ، فإنه ورد لازماً ومتعدياً . (ع) .

والرابعة : لغةُ كعبٍ : الكسرُ مُطلَقاً لأنه الأصل في الْتقاءِ الساكنَين ، كما يُكسَر آخرُ السالمِ نحو : اضْرِبِ القومَ .

والخامسة : تحريكُه بحركة الأولِ أَيَّةَ حَرَكةٍ كانت ، نحوُ : رُدُّ وخِفَّ ، إلا مع ساكنٍ بعدَه فالكسرُ ، أو مع هاءِ المؤنَّث فالفتحُ نحوُ : رُدَّها .

● وإذا أَمَرتَ من باب (مَلَّ يَمَلُّ) تَعيَّنَتْ لغةُ الحجاز ، فيقال : امْلَلْه ، قالوا : ولا يجوز الإدغامُ على لغة نجدٍ فلا يقال : مَلَّهُ ، لالتباس الأمر بالماضي ، وحُمِلَ النهيُ على الأمر ، قال بعضهم : وربما جازَ ذلك ، وإنْ كان الأمرُ على صورة الماضي ، لأن الألِفَ إنما تُجتَلَبُ لأجل الساكن ، ولا ساكنَ فإن الفاء مُحَرَّكةٌ في المُضارِع ، والأَمرُ مُقتَطَعٌ منه ، فلم يكن حاجَةٌ إلى الألف ، ووجهُ القول المشهور : أن الإظهار هو الأصلُ ، والإدغامَ عارضٌ ، والأصلُ لا يُعتَدُّ بالعارض ، فعند اللَّبْسِ يُرجَعُ إلى الأصل .

● وإذا أَمَرْتَ من مَزيدٍ على الثلاثة فالأكثرُ الإدغامُ والفتحُ لالتقاءِ الساكنَين ، ويجوز فكُّ الإدغام والإسكانُ ، نحوُ : أَسِرَّ الحديثَ وأَسْرِرِ الحديثَ ، والنهيُ كالأمر .

فصل

● الثلاثيُّ اللازم قد يتعدَّى بالهمزة أو التضعيف أو حرف الجَرِّ ، بحَسَبِ السَّماع ، وقد يجوز دخولُ الثلاثة عليه نحوُ : نَزَلَ ، ونزَلتُ به ، وأَنزَلْتُه ، ونَزَّلْتُه .

ومنه ما يُستعمَل لازماً ويجوز أن يتعدَّى بنفسه نحوُ : جاءَ زيدٌ وجِئتُه ، ونَقَصَ الماءُ ونَقَصْتُه ، ووَقَفَ ووَقَفْتُه ، وزَادَ وزِدْتُه . وعبارةُ المتقدِّمين فيه : بابُ فَعَلَ الشيءُ وفَعَلْتُه ، وعبارةُ المتأخِّرين : يتعدَّى ولا يتعدَّى ، ويُستعمَل لازماً ومتعدِّياً .

وقد جاء قِسمٌ تَعدَّى ثُلاثيُّه وقَصَرَ رُباعيُّه ، عكسُ المُتعارفَ ، نحوُ : أَجفَلَ الطائرُ وجَفَلْتُه ، وأَقشَعَ الغيمُ وقَشَعَتْه الرِّيحُ ، وأَنسَلَ رِيشُ الطائرِ ـ أي : سَقَطَ ـ ونَسَلْتُه ، وأَمْرَتِ الناقةُ ـ دَرَّ لبنُها ـ ومَرَيْتُها ، وأَظْأَرَتِ الناقةُ : إذا عَطَفَت على بَوِّها ، وظَأَرْتُها ظَأْراً : عَطَفْتُها ، وأَعرَضَ الشيءُ : إذا ظَهَرَ ، وعَرَضْتُه : أَظهرتُه ، وأَنْقَعَ العَطَشُ : سَكَنَ ، ونَقَعَه الماءُ : سَكَّنَه ، وأَخاضَ النهرُ وخُضْتُه ، وأَحجَمَ زيدٌ عن الأمرِ ـ وَقَفَ عنه ـ وحَجَمْتُه ، وأَكَبَّ على وجهه وكَبَبْتُه ، وأَصرَمَ النَّخلُ والزرعُ وصَرَمْتُه ، أي : قَطَعتُه ، وأَمخَضَ اللبنُ ومَخَضْتُه ، وأَثلَثُوا : إذا صاروا بأنفُسِهم ثلاثةً ، وثَلَثْتُهم : صِرتُ ثالثَهم ، وكذلك إلى العَشَرة ، وأَبشَرَ الرجلُ بمولود ـ سُرَّ به ـ وبَشَرْتُه .

واسمُ الفاعل من الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ على قياس البابَين ، وريشٌ مَنسُولٌ من الثلاثيِّ ، ومُنْسِلٌ اسمُ فاعلٍ من الرُّباعي ، أي : مُنقَلِع ، وأَفهَمَ كلامُ بعضهم أن ذلك على معنَيين ، فقولهم : أَنسَلَ الريشُ ، وأَخاضَ النهرُ ، ونحوُه ، معناه : حانَ له أن يكون كذلك ، فلا يكونُ مثلَ : قامَ زيدٌ وأَقَمْتُه ، وقد نَصُّوا في مواضعَ على معنى ذلك .

ومثال التَّعدِيَة بالتضعيف والهمزة والحَرْف : مَشَى ومَشَّيتُ به ، وسَمِنَ وسَمَّنتُه ، وقَعَدَ وأَقعَدْتُه .

وحقيقةُ التعدية أنك تُصَيِّر المفعولَ الذي كان فاعلاً قابلاً لأن يَفْعَلَ ، وقد يَفعَلُ وقد لا يَفعَلُ ، فإن فَعَلَ فالفِعلُ له ، قال أبو زيدٍ الأنصاري : رَعَتِ الإبلُ ، لا فِعْلَ لك في هذا ، وأَطْعَمتُها ، لا فِعْلَ لها في هذا . ووجهُ ذلك أن الفِعلَ إذا أُسنِدَ إلى فاعله الذي أَحدَثَه لم يكن لغير فاعِلِه فيه إيجادٌ ، فلهذا قال في المِثال الأوَّل : لا فِعلَ لك في هذا ، وإذا كان الفعلُ مُتعدِّياً فهو حَدَثُ الفاعلِ دون المفعول ، فلهذا قال في المِثال الثاني : لا فِعلَ لها في هذا ، لأن الفعل واقعٌ بها لا منها ، لأنها مفعولةٌ ، وهذا معنى قولِ ابن السَّرَّاج : وإذا قلتَ : ضربتُ زيداً ، فالفعلُ لكَ دون زيدٍ ، وإنما أَحلَلْتَ الضربَ ـ وهو المصدرُ ـ به ، وأما نحوُ : خَرَجتُ بزَيدٍ ، إذا جعلتَ الباءَ للمُصاحَبَة ، فليس من الباب ، والفعلُ لكما .

فصل

● الثلاثيُّ إنْ كان على : فَعَلَ ، بفتح العين ، فالمضارعُ إن سُمِعَ فيه الضمُّ أو الكسرُ فذاكَ ، نحوُ : يَقعُدُ ويَقتُلُ ، ويَرجِعُ ويَضرِبُ ، وقد فَتَحُوا كثيراً مما هو حَلْقيُّ العين أو اللام نحوُ : يَسعَى ويَمنَع ، وفَتَحُوا مما هو حَلْقيُّ الفاءِ : يَأْبَى ، وما ذُكِرَ معه في بابه[1] ، وإن لم يُسمَع في المضارع بناءٌ فإن شئتَ ضَمَمتَ ، وإن شئتَ كَسَرتَ ، إلا الحَلْقيَّ العينِ أو اللامِ فالفتحُ للتخفيف وإلحاقاً بالأَغلب .

● وإن كان على : فَعِلَ ، بالكسر ، فالمضارعُ بالفتح ، نحوُ : يَعلَم ويَشرَبُ .

وشَذَّ من ذلك أفعالٌ فجاءت بالفتح على القياس ، وبالكسر شُذوذاً ، وهي : يَحسَبُ ويَبْئَسُ ويَئِسُ ويَنعَمُ .

وشَذَّ أيضاً أفعالٌ مُعتلَّة سَلِمَت من الحَذْف فجاءت بالوجهين : الفتح على القياس ، والكسر في لغةٍ عُقَيل ، وهي : يَوْغَرُ صَدْرُه : إذا امتلأَ غيظاً ، ووَلِهَ يَوْلَهُ ويَوْلَهُ ، ووَلَغَ يَوْلِغُ ويَوْلَغُ ، ووَجِلَ يَوْجَلُ ويَوْجِلُ ، ووَهِلَ يَوْهَلُ ويَوْهِلُ .

(١) ذكر مع أَبَى يأبَى : عَضَّ يَعَضُّ ، في لغةٍ ، وأَثَّ الشجرُ يَأَثُّ : إذا كَثُرَ والْتَفَّ . (ع) .

وشَذَّ من المُعتَلِّ أيضاً أفعالٌ حُذِفت فاءاتُها فجاءت بالكسر ، وهي : وَمِقَ يَمِقُ ، ووَفِقَ أَمرُه يَفِقُ ، ووَهِنَ يَهِنُ ، أي : ضَعُفَ في لغةٍ ، ووَثِقَ يَثِقُ ووَرِعَ يَرِعُ ، ووَرِمَ يَرِمُ ، ووَرِثَ يَرِثُ ، ووَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي في لغةٍ ، ووَلِيَ يَلِي ، ووَعِمَ يَعِمُ بمعنى : نَعِمَ ، ووَرِيَ المُخُّ يَرِي : إذا اكتَنَزَ .

● وإن كان على : فَعُلَ ، بضم العين ، فهو لازمٌ ، ولا يكون مضارعُه إلا مضموماً ، وأكثرُ ما يكون في الغرائز مثلُ : شَرُفَ يَشْرُف ، وسَفُهَ يَسْفُه ، فإن ضُمِّنَ معنى التعدِّي كُسِرَ وقيل : سَفِهَ زيدٌ رأيَه ، والأصل : سَفِهَ رأْيُ زيدٍ ، لكن لمَّا أُسنِدَ الفعلُ إلى الشخص نَصَبَ ما كان فاعلاً ، ومثلُه : ضِقْتُ به ذَرْعاً ، ورَشِدْتَ أمرَكَ ، والأصل : ضاقَ به ذَرْعُه ، ورَشِدَ أَمْرُه ، ونَصْبُه قيل : على التمييز ، لأنه مَعرِفةٌ في معنى النَّكِرَة ، وقيل : على التشبيه بالمفعول ، وقيل : على نَزْع الخافض ، والأصل : رَشِدتَ في أَمرِك ، لأن التمييز عند البصريِّين لا يكون إلا نَكِرةً مَحْضةً .

وشَذَّ مِن : فَعُلَ بالضم ، متعدِّياً : رَحُبَتْكَ الدارُ ، وكَفُلْتُ بالمالِ ، وسَخُوَ بالمالِ ، فيمن ضَمَّ الثلاثةَ[1] .

فصل

● إذا كان الماضي على : فَعَّلَ ، بالتشديد ، فإن كان صحيحَ اللام فمَصدَرُه التفعيلُ نحو : كَلَّمَ تَكْليماً ، وسَلَّمَ تسليماً ، وإن كان مُعتلَّ اللام فمصدرُه : التَّفْعِلَةُ ، نحو : سَمَّى تَسمِيةً ، وذَكَّى تَذْكِيةً ، وخَلَّى تَخلِيةً ، وأمَّا صَلَّى صَلاةً ، وزَكَّى زَكاةً ، ووَصَّى وَصاةً ، وما أشبهَ ذلك ، فإنها أسماءٌ وَقَعَت موقعَ المصادر واستُغنِيَ بها عنها ، ويَشهَدُ للأصل قولُه تعالى : ﴿فلا يَستطِيعُون تَوْصِيَةً﴾ [يس : ٥٠] .

فصل

● اعلم أن الفِعْلَ لَمَّا كان يَدُلُّ على المصدر بلفظه ، وعلى الزمان بصيغته ، وعلى المكان بمَحَلِّه ، اشتُقَّ منه لهذه الأقسام أسماءٌ ، ولمَّا كان يدلُّ على الفاعل بمعناه لأنه حَدَثٌ ، والحَدَثُ لا يَصْدُر إلا عن فاعلٍ اشتُقَّ منه اسمُ فاعلٍ ، ولا بُدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعلٍ أو ما يُشبِهُه ، إما ظاهراً وإما مُضمَراً .

● ثم الثلاثيُّ مُجَرَّدٌ وغيرُ مُجرَّد ، فإن كان مُجرَّداً فقياسُ الفاعل أن يكون مُوازِنَ فاعِلٍ إن كان متعدِّياً ، نحوُ : ضارِبٍ وشارِبٍ ، وكذلك إن كان لازماً مفتوحَ العَيْن نحوُ : قاعِدٍ ، وإن كان لازماً مضمومَ العَيْن أو مكسورَ العين ، فاختُلِفَ فيه ، فأَطلَق ابنُ الحاجبِ القولَ بمَجيئِه على : فاعِلٍ أيضاً ، وتَبِعَه ابنُ مالكٍ فقال : ويأتي اسمُ الفاعل من الثلاثيِّ المُجرَّد مُوازِنَ فاعِلٍ . وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ نحوَ ذلك ،

---

(١) قال الرضيُّ في «شرح الشافية» ١/٧٥ : قوله : رَحُبَتْكَ الدارُ ، قال الأزهري : هو من قول نصر بن سيَّار ، وليس بحُجَّة . اهـ ، وأما كَفُلَ وسَخُوَ فلم يتعدَّيا إلا بحرف الجر ، فليسا من المتعدي بنفسه . (ع) .

قال : ويأتي اسمُ الفاعل من الثلاثي مَجيئاً واحداً مستمرّاً إلا من فَعُلَ بضم العين وكسرها ، وقد جاء من المكسور على : فاعِلٍ ، نحو : حاذِرٍ وفارِهٍ ونادِمٍ وجارِحٍ .

وقَيَّدَ ابنُ عُصْفُور وجماعةٌ مجيئَه من المضموم والمكسور على فاعِلٍ بشرطِ أن يكون قد ذُهِبَ به مَذهَبَ الزمان ، ثم قال ابنُ عُصفور : ويأتي من فَعُلَ بالضم على : فَعِيلٍ ، ومن المكسور على : فَعِلٍ ، نحوُ : حَذِرٍ ، وقد يأتي على : فَعِيل ، نحو : سَقِيم . وقال الزَّمَخشَري : وتدلُّ الصِّفَةُ على معنًى ثابتٍ ، فإن قَصَدْتَ الحدوثَ قلتَ : حاسِنٌ الآنَ أو غَداً ، وكارِمٌ وطائلٌ ، في : كَرِيم وطَوِيل ، ومنه قولُه تعالى : ﴿وضائِقٌ به صَدْرُكَ﴾ [هود : ١٢] .

قال السَّخَاوي : إنما عَدَلُوا بهذه الصفاتِ عن الجَرَيان على الفِعْل ، لأنهم أَرادوا أن يَصِفُوا بالمعنى الثابت ، فإذا أرادوا معنى الفِعْل أَتَوْا بالصِّفة جاريةً عليه فقالوا : طائلٌ غداً ، كما يقال : يَطُولُ غداً ، وحاسِنٌ الآنَ ، كما يقال : يَحْسُنُ الآنَ ، وكذلك قولُه : ﴿إنَّك مَيِّتٌ﴾ [الزمر : ٣٠] ، لأنه أُرِيدَ الصفةُ الثابتة ، أي : إنك من المَوْتَى وإن كنتَ حَيّاً ، كما يقال : إنك سَيِّدٌ ، فإذا أُرِيدَ أنك ستَمُوت أو ستَسُود قيل : مائتٌ وسائدٌ ، ويقال : فلانٌ جَوَادٌ ، فيما استَقرَّ له وثَبَتَ ، ومريضٌ فيما ثَبَتَ له ، ومارِضٌ غداً ، وكذلك : غَضْبانُ وغاضبٌ ، وقَبِيحٌ وقابِحٌ ، وطَمِعٌ وطامِعٌ ، وكَرِيمٌ ، فإذا جَوَّزتَ أن يكون منه كَرَمٌ قلتَ : كارِمٌ .

وأَطلقَ كثيرٌ من المتقدِّمين القولَ بمجيئه من المضموم والمكسور على فاعِلٍ وغيرِه بحَسَب السَّماع ، فيكون اللفظُ مُشتَرَكاً بين اسم الفاعل وبين الصِّفة ، ومنهم من يقول : بابٌ حَسَنٌ وصَعْبٌ وشَدِيدٌ صفةٌ ، وما سواه مُشتَرَك ، فيأتي من فَعُلَ بالضم على فَعِيلٍ كثيراً ، نحو : شَرِيف وقَرِيبٌ وبَعِيد ، ووَقَعَ في «الشرح»[1] : راخِصٌ ، أمَّا على القول باطِّراد فاعِلٍ من كلِّ ثُلاثيٍّ فهو ظاهرٌ ، وأما على القول الثاني فحقُّه أن تقولَ : رَخِيصٌ .

وجاء : خَشِنٌ وشُجَاع وجَبَان وحَرَامٌ وسُخْنٌ وضَخْمٌ ، ومَلُحَ الماءُ فهو مَلِحٌ مثال : خَشِن ، هذا أصلُه ثم خُفِّف فقيل : مِلْحٌ ، وهو أَسمَرُ وآدَمُ وأحمَقُ وأَخرَقُ وأَرعَنُ وأَعجَمُ وأَعجَفُ وأَسحَمُ ، أي : شديدُ السَّوَاد ، وأَكمَتُ وأَشهَبُ وأَصهَبُ وأَكهَبُ .

ومنهم مَن يَمنَعُ مجيئَه من فَعُلَ بالضم على فاعِلٍ البَتَّةَ ، ويقول : ما وَرَد من ذلك فهو في الأصل من لغةٍ أُخرى ، فيكون على تَدَاخُل اللغتين ، وربما هُجِرَت تلك اللغةُ واستُعمِلَ اسمُ الفاعِلِ منها مع اللغة الأُخرى نحوُ : طَهُرَت المرأةُ فهي طاهِرٌ ، وفَرُهَ الدابةُ فهي فارِهٌ ، واللغة الأُخرى : طَهَرَتْ بالفتح ، وفَرَهَ بالفتح أيضاً ، وكذلك ما أَشبَهَه .

ويأتي اسمُ الفاعل على : فُعَلَةٍ ، بفتح العين ، نحو : حُطَمَةٍ وضُحَكَةٍ ، للذي يَفْعَلُ ذلك بغيرِه ، واسمُ المفعول بسُكُونها .

---

(١) يعني : «شرح الوجيز» للإمام الرافعي .

وهو مِدْرَهٌ ، ومِسْعَرُ حَرْبٍ ، وحَكِيمٌ وخَبِيرٌ ، وعَجَزَتِ المرأةُ : إذا أَسنَّتْ ، فهي عَجُوزٌ ، وعَقَرَتْ قومَها : آذَتْهم ، فهي عَقْرَى ، وعادَ البعيرُ عَوْداً : هَرِمَ ، فهو عَوْدٌ ، وسَقَطَ الولدُ من بطن أُمِّه فهو سَقْطٌ ، مثلَّث السين ، ومَلَكَ على الناس فهو مَلِكٌ ، وصَقَلَه فهو صَقِيلٌ ، وجاء : طاعُونٌ وناظُورٌ ، وسَلَفَ الشيءُ : إذا مَضَى ، فهو سَلَفٌ ، وبَعْلٌ : إذا تَزوَّج ، وهو حُلْوٌ .

ويأتي مِن : فَعِلَ بالكسر ، على : فَعِلٍ بالكسر ، وعلى : فَعِيلٍ ، كثيراً ، نحوُ : تَعِبَ فهو تَعِبٌ ، وحَمِقَ فهو حَمِقٌ ، وفَرِحَ فهو فَرِحٌ ، ومَرِضَ فهو مَرِيضٌ ، وغَنِيَ فهو غَنِيٌّ .

وجاء أيضاً : أَوجَلُ وأَعرَجُ وأَعمَى وأَعمَشُ وأَخفَشُ وأَبيَضُ وأَحمَرُ ، وغيرُ ذلك من الألوان ، وإن كان بعضُ الأفعال غيرَ مُستعمَل .

وجاء أيضاً : خَرَابٌ وعُرْيانٌ وسَكْرانٌ ، وهو مُرٌّ وجَزُوعٌ ، وضَوِيَ الولدُ فهو ضاوٍ[1] ، ويَقُظٌ بالكسر والضم ، وقد يأتي مِن فَعَلَ بالفتح على : أَفْعَلَ ، نحو : شابَ فهو أَشيَبُ ، وفاحَ الوادي : إذا اتَّسعَ ، فهو أَفيَحُ ، وبَلَجَ الحقُّ فهو أَبلَجُ ، وعَزَبَ الرجلُ فهو أَعزَبُ ، وحيث كان الفاعل على : أَفعَلَ للمذكَّر ، فهو للمؤنَّث على : فَعْلاءَ ، نحو : أَحمَرَ وحَمْراءَ .

● وإن كان الفعلُ غيرَ ثُلاثيٍّ مُجرَّدٍ فيكون على : أَفْعَلَ ، نحو : أَكرَمَ إكراماً ، وأَعلَمَ إعلاماً ، وعلى غيرِه .

فإن كان على القِسْم الثاني فيأتي[2] على مِنهاجٍ واحدٍ ، وقياسٍ مُطَّرِد ، نحو : دَحْرَجَ فهو مُدَحْرِجٌ ، وسُمِعَ في بعضها : فَعْلالٌ بالفتح ، نحو : ضَحْضاحٍ ، وبالكسر نحو : هِمْلاجٍ ، وانطَلَقَ فهو مُنطلِقٌ واستَخرَجَ فهو مُستَخرِجٌ .

وإن كان على : أَفْعَلَ ، فبابُه أن يأتيَ على : مُفعِلٍ ، بضم الميم وكسر ما قبل الآخِر ، والمفعول بضمِّ الميم وفَتْح ما قبلَ الآخِر ، نحو : أَخرجتُه فأنا مُخرِجٌ وهو مُخرَجٌ ، وأَعتَقتُه فأنا مُعتِقٌ وهو مُعتَقٌ ، وأَشرتُ إليه فأنا مُشيرٌ وهو مُشارٌ إليه .

وشَذَّ من أسماء الفاعِلين ألفاظٌ ، فبعضُها جاءَ على صيغة فاعِلٍ ، إما اعتباراً بالأصل : وهو عَدَمُ الزيادة ، نحوُ : أَورَسَ الشجرُ : إذا اخضَرَّ ورقُه ، فهو وارِسٌ ، وجاء : مُورِسٌ قليلاً ، وأَمحَلَ البلدُ فهو ماحِلٌ ، وأَملَحَ الماءُ فهو مالِحٌ ، وأَغضَى الليلُ فهو غاضٍ ومُغْضٍ على الأصل أيضاً ، وأقرَبَ القومُ إذا كانت إبِلُهم قَوَارِبَ فهم قارِبُون ، قال ابن القَطَّاع : ولا يقال : مُقْرِبون على الأصل ، وإمَّا لمجيء لغةٍ

(١) ضاوٍ مما جاء على : فاعُول ، وأصلها : ضاوُويٌ ، ثم ضاوُيٌ ، ثم ضاوٍ . (ع) .
(٢) أي : اسم الفاعل .

أخرى في فِعْله وهي : فَعَلَ ، وإن كانت قليلةَ الاستعمال ، فيكون استعمالُ اسم الفاعل معها من باب تَداخُلِ اللُّغتين نحو : أَيفَعَ الغلامُ فهو يافِعٌ ، فإنه مِن يَفَعَ ، وأَعشَبَ المكانُ فهو عاشِبٌ ، فإنه مِن عَشَبَ ، وأشار بعضُهم إلى أن ذلك ليس باسم فاعلٍ للفِعْل المذكور معه ، بل هو نسبةٌ إضافيةٌ بمعنى : ذو الشيءِ ، فقولهم : أَمحَلَ البلدُ فهو ماحِلٌ ، أي : ذو مَحْلٍ ، وأَعشَبَ فهو عاشِبٌ ، أي : ذو عُشْبٍ ، كما يقال : رجلٌ لابِنٌ وتامِرٌ ، أي : ذو لَبَنٍ وذو تَمْر .

وبعضها جاءَ على صيغة اسم المفعول ، لأن فيه معنى المفعوليَّة ، نحو : أَحصَنَ الرجلُ فهو مُحْصَنٌ : إذا تزوَّج ، وجاء الكسرُ على الأصل ، وأَلفَجَ بمعنى : أَفلَسَ ، فهو مُلْفَجٌ ، وسُمِعَ : أُلْفِجَ ، مَبنيّاً للمفعول ، وعلى هذا فلا شُذوذَ ، وأَسهَبَ : إذا أَكثرَ كلامَه ، فهو مُسهَبٌ ، لأنه كالعَيْب فيه ، وأما أَسهَبَ : إذا كان فصيحاً فاسمُ الفاعل على الأصل ، وأَعَمَّ وأَخْوَلَ : إذا كَثُرَت أعمامُه وأخوالُه فهو مُعَمٌّ ومُخوَلٌ ، وقال أبو زيد : أُعِمَّ وأُخْوِلَ ، بالبناء فيهما للمفعول ؛ فعَلَى هذا ليسا من الباب ، وأَحصَنَ الرجلُ زوجتَه : إذا أَعَفَّها ، وأَحصَنَتْه : إذا أَعَفَّتْه ، واسم الفاعل والمفعول على الأصل أيضاً ، وأَوقَرَتِ النَّخلةُ : إذا كَثُرَ حَمْلُها ، فهي مُوقِرَة ، بالفتح والكسر ، وأَنتَجَتِ الفرسُ : إذا استبان حَمْلُها ، فهي نَتُوجٌ ، ولا يقال : مُنْتِجٌ على الأصل ، قاله الأزهريُّ ، وأَجنَبَ فهو جُنُبٌ ، وأرمَلَ : إذا لم يَبْقَ معه زادٌ ، فهو أَرمَلُ ، وأَرمَلَتِ المرأةُ فهي أَرمَلَةٌ ، وأَسمَعَه فهو سَمِيعٌ .

وشَذَّ من أسماء المَفعُولِين ألفاظٌ ، نحو : أَجَنَّه اللهُ فهو مَجْنونٌ ، وأَحَمَّه فهو مَحْمومٌ ، وأَزكَمَه فهو مَزْكُوم ، وأَسَلَّه فهو مَسْلُول ، ونحوُ ذلك .

قال ابنُ فارس : وجهُ ذلك أنهم يقولون في هذا كلِّه : قد فُعِلَ ، بغير ألف ، ثم بُنِيَ مفعولٌ على فُعِلَ ، وإلا فلا وجهَ له . وقال أبو زيد أيضاً : مَجنُون ومَزكُوم ومَحزُون ومَكزُوز ومَقرُور من القُرِّ ، لأنهم يقولون : قد زُكِمَ وجُنَّ . وحَكَى السَّرَقُسْطيُّ : أبرَزْتُه : إذا أَظهَرتَه ، فهو مَبْرُوزٌ ، قال : ولا يقال : بَرَزتُه بغير ألف . وأَعَلَّه اللهُ فعُلَّ فهو عَلِيلٌ ، وربما جاءَ : مَعْلُول ومَسْقُومٌ قليلاً .

ويَقرُبُ من هذا الباب : أَضْعَفَه اللهُ فهو ضعيفٌ ، وأَكثَرَ الرجلُ كَلامَه فهو كَثِيرٌ ، وأَغناهُ اللهُ فهو غَنِيٌّ ، وأَعماهُ فهو أَعْمَى ، وأَبرَصَه فهو أَبرَصُ ، والتقدير : أَضعَفَه اللهُ فضَعُفَ فهو ضَعِيفٌ ، وأَسَامَ الراعي الماشيةَ فهي سائمةٌ .

فصل

• ويُبنَى من أَفعِلَ على صيغة المفعول : مُفعَلٌ ، للمَصدَر والزَّمان والمكان ، يقال : هذا مُعْلَمُه ، أي : إعلامُه وموضعُ إعلامِه وزمانُه ، وهذا مُخْرَجُه ، أي : إخْراجُه ومَوضِعُ إخراجه وزمانُه ، وهذا مُهَلُّه ،

أي : إهلالُه وموضعُ إهلاله وزمانُه ، وكذلك يُبنَى من الخُمَاسي والسُّدَاسي على صيغة اسم المفعول للمَصدَر والزَّمان والمكان ، نحوُ : هذا مُنطَلَقُه ومُستَخرَجُه ، وشَذَّ من ذلك : المَأْوَى من : آوَيتُ بالمدِّ ، لم يُسمَع فيه الضمُّ ، والمَصْبَح والمَمْسَى : لموضع الإصباح والإمساء ولوقته ، والمَخْدَع من : أَخدَعتُه : إذا أخفيتَه ، ففي هذه الثلاثة الضمُّ على الأصل ، والفتحُ بناءً على الفِعْل قبل زيادته ، وأَجزَأتُ عنك مَجْزَأَ فلانٍ ، بالوجهين .

فصل

● وأمَّا المَصَادرُ من : أَفْعَلَ ، فتأتي على : إفْعالٍ ، بكسر الهمزة فَرْقاً بين المصدر والجمع ، نحو : أكْرَمَ إكراماً ، وأَعْلَمَ إعلاماً ، وإذا أردتَ الواحدةَ من هذه المصادر أدخلتَ الهاءَ وقلتَ : إدخالةً وإخراجةً وإكرامةً ، وكذلك في الخُمَاسي والسُّدَاسي كما يقال في الثلاثي : قَعْدةً وضَرْبةً .

وأما المُعتَلُّ العينِ ، فالهاءُ عِوَضٌ من المحذوف ، قال ابن القُوطِيَّة : إذا كان الفعلُ مُعتَلَّ العَيْن فمصدرُه بالهاءِ ، نحوُ : الإقامةِ والإضاعةِ ، جعلوها عِوَضاً مما سَقَطَ منها : وهو الواوُ من قامَ ، والياءُ من ضاعَ ، ومن العرب من يَحْذِف الهاءَ ، وعليه قولُه تعالى : ﴿وإقَامَ الصَّلاةِ﴾ [الأنبياء : ٧٣] ، وكُلٌّ حَسَنٌ ، ومن العلماءِ من لا يُجيزُ حذفَ الهاء إلا مع الإضافة ، وبعضهم يقول : إنما حُذِفت الهاءُ من ﴿وإقامَ الصلاةِ﴾ للازدواج ، كما ثَبَتَ الهاءُ في المذكَّر للازدواج نحو : لكلِّ ساقطةٍ لاقطةٌ[1] ، والأصل : لاقطٌ ، فلو أُفرِدَ وَجَبَ الرجوعُ إلى الأصل .

وقولُه تعالى : ﴿واللهُ أَنبَتَكُم من الأرض نَبَاتاً﴾ [نوح : ١٧] قيل : هو مصدر لمُطاوِع محذوف ، والتقدير : فنَبَتُّم نَباتاً ، وقيل : وُضِعَ موضعَ مَصدرِ الرباعيِّ لقُرْب المعنى ، كما يُقال : قامَ انتِصاباً ، وقيل : هو اسمٌ للمصدر ، وهذا موافقٌ لقول الأزهري ، فإنه قال : كلُّ مصدرٍ يكون لأَفْعَلَ فاسمُ المصدر : فَعَالٌ ، نحو : أَفاقَ فَوَاقاً ، وأَصابَ صَوَاباً ، وأَجابَ جَوَاباً ، أُقِيمَ الاسمُ مُقَامَ المصدر ، وأما الطاعةُ والطاقةُ ونحوُ ذلك ، فأسماءٌ للمصادر أيضاً ، فإن أَردتَ المصدر قلتَ : إطاعةً بالألف ، ونحو ذلك .

فصل

● الثلاثيُّ المجرَّد ليس لمَصدَرِه قياسٌ يُنتهَى إليه ، بل أَبْنِيتُه موقوفة على السَّمَاع ، قال ابن القُوطِيَّة : أو الاستحسانِ . وحُكي عن الفَرَّاء : كلُّ ما كان من الثلاثي متعدِّياً فالفَعْل ـ بالفتح ـ والفُعُول جائزانِ في مصدره ، لأنهما أُختانِ . وقال الفارابيُّ : قال الفَرَّاء : بابُ فَعَلَ بالفتح ، يَفْعُل بالضم أو الكسر ، إذا لم يُسمَع له مصدرٌ فاجعَلْ مصدَرَه على : الفَعْل أو الفُعُول ، الفَعْلُ لأهل الحجاز ، والفُعُول

(١) وقيل : الهاء في لاقطة للمبالَغَة . (ع) .

لأهل نَجْد ، ويكون الفَعْلُ للمتعدِّي ، والفُعُول لِلاَّزم ، وقد يشتركان نحو : عَبَرْتُ النهرَ عَبْراً وعُبُوراً ، وسَكَتَ سَكْتاً وسُكوتاً ، وربما جاء المصدرُ على بناءِ الاسم بضم الفاءِ وكسرها نحوُ : الغُسْل والعِلْم .

فصل

● وإذا جُمِعَ الاسمُ الثلاثيُّ على : أَفعال ، فهمزتُه مفتوحةٌ نحو : سِنٌّ وأَسْنانٍ ، ونَهْرٍ وأَنْهار ، وقُفْلٍ وأَقْفال ، ورُطَبٍ وأَرْطاب ، وعِنَبٍ وأَعْناب ، وكَبِدٍ وأَكْباد ، ونحوِ ذلك .

فصل

● إذا جُعِلَ المَفْعَلُ مكاناً فَتَحتَ الميمَ : فالمَقْطَع : اسمٌ للموضع الذي يُقْطَعُ فيه ، والمَقَصُّ : للموضع الذي يُقَصُّ فيه ، والمَفتَح : للموضع الذي يُفتَح فيه ، وإن جعلتَه أداةً كسَرْتَ الميمَ : فالمِقْطَع ما يُقْطَع به ، والمِقَصُّ : ما يُقَصُّ به ، وكذلك كلُّ اسم آلةٍ فهو مكسورُ الأوَّل نحو : المِخَدَّة والمِلْحَفة والمِقْلَم والمِرْوَحة والمِيثَرة والمِكْنسة والمِقْوَد ، وشذَّ من ذلك أحرُفٌ جاءت بالضم نحو : المُسْعُط والمُنْخُل والمُشْطُ والمُدُقُّ والمُدْهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضَة والمُنْصُل والمُلاءة ، والمُغْزُل في لغةٍ ، وشَذَّ بالفتح : المَنَارة ، والمَنْقَل[1] للخُفِّ ، ومَحْمَلُ الحاجِّ في لغةٍ .

فصل

● وجاءَ : فُعَالٌ وفُعَالةٌ ، بالضم ، كثيراً فيما هو فَضْلةٌ ، وفيما يُرْفَض ويُلْقَى ، نحوُ : الفُتَاتِ والنُّحَاتة والنُّخَاعة والنُّخَامَة والبُصَاق والنُّخَالة ، والقُوَارة : وهو اسمٌ لما وَقَعَ عند التقوير ، وخُثَارَة الشيءِ : وهو ما يَبقَى منه ، والخُمَار : وهو بقيَّة السُّكْر ، والرُّفاتِ والحُطَام والرُّذَال وقُلاَمة الظُّفْر والكُسَاحة والكُنَاسة والسُّبَاطة والقُمَامة والزُّبَالة ، والثُّفَايةِ : وهو ما نُفِيَ بعد الاختيار ، وأما الثُّقَاوةُ ـ وهو المختار ـ فإنما بُنِيَ على الضمِّ وإن لم يكن من الباب حَمْلاً على ضدِّه ، لأنهم قد يَحْمِلون الشيءَ على ضدِّه كما يَحمِلُونه على نَظِيره ، وأحسنُ ما يكون ذلك في الشِّعر .

وفُعَالٌ ، بالضم ، في الأصوات : كالصُّرَاخ ، وشَذَّ بالفتح : الغَوَاث[2] ، وهو اسمٌ مِن : أَغاثَ ، وشَذَّ بالكسر : الغِناءُ .

فصل

● الجَمْعُ قِسْمانِ : جمعُ قِلَّةٍ ، وجمعُ كَثْرةٍ ، فجمعُ القِلَّة قيل : خمسةُ أَبنِيَة جُمِعَت أربعةٌ منها في قولهم :

بأَفْعُـــلٍ وبأَفْعَـــالٍ وأَفْعِلَـــةٍ ... وفِعْلَةٍ يُعرَفُ الأَدنى من العَدَدِ

---

(١) وفي «اللسان» عن ابن الأعرابي : المِنقَل ، بكسر الميم .

(٢) وجاء الغُوَاث بالضم على القياس . (ع) .

والخامسُ : جمعُ السَّلاَمة ، مذكَّرُه ومؤنَّثُه ، ويقال : إنه مذهب سِيبَويه ، وذهب إليه ابنُ السَّرّاج كما ستعرفه من بعدُ ، وعليه قولُ حَسَّان :

لَنَا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعْنَ في الضُّحَى وأَسيافُنا يَقطُرْنَ مِن نَجْدةٍ دَمَا

ويُحكَى أن النابغةَ لمَّا سمع البيتَ قال لحَسَّانَ : قَلَّلْتَ جِفانَكَ وسُيُوفَك . وذهب جماعةٌ إلى أن جَمْعَي السلامة كَثْرةٌ ، قالوا : ولم يَثْبُت النَّقْلُ عن النابغة ، وعلى تقدير الصِّحَّة فالشاعرُ وَضَعَ أحدَ الجَمْعين موضعَ الآخر للضَّرُورة ، ولم يُرِد به التقليلَ .

وقيل : مُشترَكٌ بين القليل والكثير ، وهذا أصحُّ من حيث السَّمَاعُ ، قال ابنُ الأنباري : كلُّ اسم مؤنَّثٍ يُجمَع بالألف والتاء فهو جمع قِلَّة ، نحو : الهِنْداتِ والزَّينباتِ ، وربما كان للكثير ؛ وأَنشدَ بيتَ حسان . وقال ابن خَرُوف : جَمْعا السَّلاَمةِ مُشترَكانِ بينِ القليل والكثير ؛ ويؤيِّدُ هذا القولَ قولُه تعالى : ﴿واذكُروا اللهَ في أَيَّامٍ مَعدُوداتٍ﴾ [البقرة : ٢٠٣] المراد أيامُ التشريق ، وهي قليلٌ وقال : ﴿كُتِبَ عليكم الصيامُ كما كُتِبَ على الذين من قَبلِكم لعلَّكم تَتَّقُونَ . أياماً مَعدُوداتٍ﴾ [البقرة : ١٨٣-١٨٤] وهذه كثيرةٌ .

وقيل : اسمُ الجنس : وهو ما بين واحدِه وجمعِه الهاءُ ، وكذلك اسمُ الجَمْع نحوُ : قَوْمٍ ورَهْطٍ ، من جُمُوع القِلَّة .

وبعضُهم يُسقِطُ فِعْلةً من جموع القِلَّة ، لأنها لا تنقاسُ ولا توجدُ إلا في ألفاظٍ قليلة نحو : غِلْمةٍ وصِبْية وفِتْية .

وهذا كلُّه إذا كان الاسم ثلاثياً وله صيغة الجمعَين[1] .

فأما إذا كان زائداً على الثلاثةِ نحوُ : دراهمَ ودنانيرَ ، أو ثلاثيّاً وليس له إلا جمعٌ واحدٌ نحو : أَسبابٍ وكُتُب ، فجمعه مُشتَرَك بين القليل والكثير ، لأن صيغته قد استُعمِلت في الجَمْعَين استعمالاً واحداً ، ولا نَصَّ أنه حقيقةٌ في أحدهما مجازٌ في الآخر ، ولا وَجْهَ لترجيح أحدِ الجانبين من غير مُرَجِّح ، فوَجَبَ القولُ بالاشتراك ، ولأن اللفظَ إذا أُطلِقَ فيما له جمعٌ واحد نحو : دراهمَ وأثوابٍ ، توقَّف الذهنُ في حمله على القليل والكثير حتى يَحسُنَ السؤالُ عن القِلَّة والكَثْرة ، وهذا من علامات الحقيقة ، ولو كان حقيقةً في أحدهما مَجازاً في الآخر لَتَبادَرَ الذهنُ إلى الحقيقة عند الإطلاق ، وقد نَصُّوا على ذلك

(١) مما يجب التنبيه له أن الخلاف في القِلَّة والكَثْرة فيما تقدم من التكسير والتصحيح وأسماء الجموع واسم الجنس حاصل عند تنكير ما ذُكِر ، أما عند تعريفها بأل أو الإضافة ، فهي صالحة للأمرين على احتمال الجنسية أو الاستغراقية . (ع) .

على سبيل التمثيل فقالوا : ويُجمَعُ فِعْلٌ على : أَفْعُلٍ ، نحو : رِجْلٍ ، تُجمَع على : أَرْجُلٍ ، ويكون للقليل والكثير ، وقال ابنُ السَّرّاج : وقد يجيءُ : أَفعالٌ ، في الكَثْرة قالوا : قَتَبٌ وأَقْتاب ، ورَسَنٌ وأَرْسان . والمراد : وقد يُستعمَل في الكثرة كما استُعمِل في القِلَّة .

وأما إذا كان له جَمْعانِ نحو : أَفلُسٍ وفُلُوس ، فهاهنا يَحسُن أن يُقال : وُضِعَ أحدُ الجمعَينِ موضعَ الآخر ، وأمَّا ما له جمعٌ واحد فلا يَحسُنُ أن يُقال فيه ذلك ، إذ ليس له جَمْعانِ وُضِعَ أحدُهما موضعَ الآخر ، بل يقال فيه : إنه هنا جَمْعُ قِلَّة أو كَثْرة .

ثم جَمْعُ القِلَّة من ثلاثة إلى عَشَرة ، وجَمْع الكَثْرة من أَحَدَ عَشَرَ إلى ما فوقَه ، قال ابن السَّرّاج : من أَبنيةِ الجُموع ما بُنِيَ للأَقَلِّ من العَدَد : وهو العَشَرة فما دونَها ، ومنها ما بُنِيَ للكَثْرة : وهو ما جاوَزَ العَشَرَةَ ، فمنها ما يُسْتعمَل في غير بابه ، ومنها ما يُقتَصَر فيه على بناء القليل في القليل والكثير ، ومنها ما يُستغنَى فيه بالكثير عن القليل ، فالذي يُستغنَى فيه ببناء الأقلِّ عن الأكثر نَجِدُه كثيراً ، والاستغناءُ بالكثير عن القليل نحو : ثلاثةِ شُسُوع ، وثلاثةِ قُرُوء . قال : وفَعْلٌ ، بفتح الفاء وسكون العين ، إذا جاوزَ العَشَرةَ فإنه يجيءُ على فُعُول ، نحو : نَسْر ونُسُور ، والمضاعَفُ مِثلُه ، قالوا : صَكٌّ وصُكُوك ، وبنات الواوِ والياءِ كذلك ، قالوا : دُلِيٌّ وثُدِيٌّ .

وفي كلام بعضهم ما يَدُلُّ على أن جَمْعَ الكَثْرة إذا وَقَعَ تمييزاً للعَدَد نحو : خمسةِ فُلُوس ، وثلاثةِ قُرُوء ، على بابه وأنه ليس مِن وَضْعِ أَحدِ الجَمْعَين موضعَ الآخر ، بل التقدير : خمسةٌ من هذا الجِنْس ، وثلاثةٌ من قُرُوء ، ونحوُ ذلك ، لأن الجنس لا يُجمَع في الحقيقة ، وإنما تُجمَع أصنافُه ، والجمع يكون في الأعيان : كالزَّيْدِينَ ، وفي أسماء الأجناس إذا اختلفَتْ أنواعُها : كالأَرطابِ والأَعنابِ والأَلبان واللُّحُوم ، وفي المعاني المختلِفة : كالعُلُوم والظُّنُون .

فصل

● إذا جُمِعَت فُعْلةٌ ـ بضم الفاء وسكون العين ـ بالألف والتاءِ فإن كانت صفةً فالعينُ ساكنةٌ في الجمع أيضاً نحو : حُلْواتٍ ومُرَّات ، لأن الصِّفة شبيهةٌ بالفعل في الثِّقَل لتَحمُّلِها الضميرَ ، فيناسبُ التخفيفُ ، وإن كانت اسماً فتُضَمُّ العينُ للإتباع ، وتَبقَى ساكنةً على لفظ المُفرَد ، نحو : غُرْفات وحُجْرات ، وأما فَتْحُ العينِ في نحو : غُرَفاتٍ وحُجَرات ، فقيل : جَمْعُ غُرَفٍ وحُجَرٍ على لفظها ، فيكونُ جَمْعَ الجمع ، وقيل : جَمْعُ المفردِ والفتحُ تخفيفٌ ، وعليه قولُ ابن السَّرّاج : ويُجْمَع فُعْلةٌ ـ بالضم ـ

على : فُعُلات ، بضم الفاء والعين ، نحو : رُكْبة ورُكُبات ، وغُرْفة وغُرُفات . ومن العرب من يَفتَحُ العين فيقول : رُكَباتٌ وغُرَفات ، وجَمْعُ الكَثْرة : غُرَفٌ ورُكَب ، قال : وبناتُ الواو كذلك مثل : خُطْوة وخُطُوات ، وجاء خُطًى ، ومن العرب من يُسَكِّن فيقول : خُطْوات وغُرْفات ، جَرْياً على لفظ المُفرَد .

وإنْ جُمِعَت بغير ألف وتاء فبابُها : فُعَلٌ ، نحو : غُرْفة وغُرَف ، وسُنَّة وسُنَن ، وشذَّ من ذلك : امرأةٌ حُرَّةٌ ونساءٌ حَرَائرُ ، وشجرةٌ مُرَّةٌ وشَجَرٌ مَرَائرُ ، فجاء الجمعُ على فَعائلَ ، قال السُّهَيليُّ : ولا نظيرَ لهما ، ووجهُ ذلك أن الحُرَّة هي الكَريمة والعَقيلة عندهم ، فحُمِلَت في الجمع على مُرَادِفها ، والمُرَّة عندهم بمعنى : خَبِيثة ، فحُمِلَت في الجَمْع على مُرادِفها أيضاً .

وشذَّ أيضاً مجيئُهما على : فِعَالٍ ، نحو : ظُلَّة وظِلاَل ، وقُلَّة وقِلاَل ، ورُفْقة ورِفَاق .

● وأما فَعْلةٌ ، بالفتح ، فتُسَكَّن في الصِّفَة أيضاً ، نحوُ : ضَخْمات وصَعْبات ، وتُفْتَح في الاسم نحوُ : سَجَدات وركَعات ، هذا إن كانت سالمةً ، فإن اعتلَّت عَيْنُها بالواو والياء نحو : عَوْرات وبَيْضات ، فالسكون على الأشهر ، وبه قَرَأَ السَّبعةُ لثِقَلِ الحركة على حرف العِلَّة ، ولأن تحريكه وانفتاحَ ما قَبلَه سببٌ لقَلْبه ألفاً ، وبنو هُذَيلٍ تَفتَحُ على قياس الباب ، ولا يُعَلُّ لأنَّ الجمع عارِضٌ ، والأصلُ لا يُعتَدُّ بالعارض ، وإن اعتَلَّ لامُها كالشَّهَوَات فالفتحُ أيضاً على قياس الباب ، وبه جاء القرآنُ ، قال : ﴿أَضاعُوا الصَّلاةَ واتَّبَعُوا الشَّهَواتِ﴾ [مريم : ٥٩] ، وقال : ﴿لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ وبِيَعٌ وصَلَواتٌ﴾ [الحج : ٤٠] ، وبعضُ العرب يُسكِّن العينَ للتخفيف .

وكَثُرَ فيها فِعَالٌ ، بالكسر ، نحو : كَلْبة وكِلاَب ، وبَغْلة وبِغَال ، وظَبْية وظِبَاء ، وجاء : ضَحْوةٌ وضُحًى ، وقَرْيةٌ وقُرًى ، ونَوْبةٌ ونُوَبٌ ، وجَذْوةٌ وجُذًى ، ودَوْلةٌ ودُوَل ، وقَصْعةٌ وقِصَع ، وبَدْرةٌ وبِدَر .

وأمَّا المُضاعَفُ فعَلَى لفظ واحده ، نحوُ : مَرَّة ومَرَّات ، وعَمَّة وعَمَّات ، وشَذَّ من ذلك : ضَرَّةٌ وضَرَائر ، كأنها في الأصل جمعُ : ضَرِيرة ، وجاء : جَنَّةٌ وجِنَان .

● وأمَّا فِعْلةٌ ، بالكسر ، فبابُها : فِعَلٌ ، في الكثير نحو : سِدَرٍ وجِزًى ، وفِعْلاتٌ ـ بالتاء ـ في القليل ، وقد استُعمِل فِعَلٌ في القليل لقلَّة التاء في هذا الباب ، وإذا جُمِعَ بالألف والتاء فُتِحَت العينُ ، وفي لغة تُكْسَر للإتْباع ، وفي لغةٍ تُسَكَّن للتخفيف ، نحو : سِدْرة وسِدَرات ، وجاء : جِذْوةٌ وجِذًى ، وحِلْيةٌ وحِلًى ، ونِعْمةٌ ونِعَم ، ورِبْقةٌ وربَق ، وتِينَةٌ وتِينٌ ، ولم يُجْمَع المُعتلُّ بالتاء إلا على لغة من قال : سِدْرات ، بالسكون ، فيقول : جِزْيات ، بالسكون على لفظ الواحد ، ولِحْياتٌ وريبَاتٌ وقِيماتٌ ورِشْوَاتٌ .

فصل

• كُلُّ اسم ثلاثيٍّ على : فُعْلٍ ، بضم الفاء وسكون العين ، فبَنُو أسَد يَضُمُّون العينَ إتْباعاً للأول ، نحو : عُسُرٍ ويُسُرٍ ، وإن كان بضمَّتين فبَنُو تَميم يُسكِّنون تخفيفاً ، نحو : عُنُقٍ وطُنُبٍ ورُسْلٍ وكُتُبٍ ، إلا في نحو : سُرُرٍ وذُلُلٍ ، لأن السكون يُؤَدِّي إلى الإدغام فتَختَلُّ دَلالةُ الجمع ، وبعض بني تَميم يُخفِّف بفتح العين فيقول : سُرَرٍ وذُلَل ، وطَرَدَ بعضُ الأئمة ذلك في الصِّفات أيضاً فيقول : ثِيابٌ جُدَدٌ ، والأصل : جُدُدٌ ، بضمتين جَمْع : جَديد ، ومنعه الأكثرون لأن الانتقال من حركة إلى حركة ربما كان أثقلَ من الأصل ، ولأن الصِّفةَ قليلةٌ ، والشيءُ إذا قَلَّ قَلَّ التصرُّفُ فيه ، وإذا كَثُرَ استعمالُه ثَقُلَ فيناسبُه التخفيف .

فصل

• يَجيءُ اسمُ المفعول بمعنى المَصدَر ، نحوُ : المُشْتَرَى والمَعْقُول والمَنقُول والمُكْرَم ، بمعنى : الشِّراء والعَقْل والنَّقْل والإكْرام ، ويقال : أَنْظِرْه من مَعْسورِه إلى مَيْسورِه ، أي : من عُسْره إلى يُسْره ، قال شيخنا أبو حَيَّان ـ أبقاه الله تعالى ـ : ويأتي اسمُ المَصدَر والزمان والمكان من الفعل المَزيد أيضاً كاسم مفعوله ، فمُكْرَمٌ يَصِحُّ أن يكون مصدراً وظرفَ زمانٍ ومكانٍ ، ﴿ومَزَّقْناهم كُلَّ مُمَزَّق﴾ [سبأ : ١٩] أي . كلَّ تَمزيقٍ ، وهو مُطَّرِدٌ ، قال : فإن لم يكن له اسمُ مفعولٍ بأن كان لازماً جُعِلَ كأنه مُتَعَدٍّ وبُنِيَ منه اسمُ المفعول ، نحو : اغْدَوْدَنَ البعيرُ مُغْدَوْدَناً ، أي : اغْديداناً .

وقال ابن بابْشَاذَ : كلُّ فِعْلٍ أشكَلَ عليك مَصدرُه فابْنِ المَفْعَلَ منه بفتح الميم في الثُّلاثي ، وضَمِّها في الرُّباعي ، وما زاد على ذلك فحُكْمُ مصدرِه حكمُ اسم مفعوله ، وإنما يختلف الحكمُ في تقديره لا في لفظه ، وفي التنزيل : ﴿ولقد جاءَهم من الأنباءِ ما فيه مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر : ٤] أي : ازدِجارٌ ، ﴿وقُل رَبِّ أَدْخِلْني مُدْخَلَ صِدْق وأَخْرِجْني مُخْرَجَ صِدْق﴾ [الإسراء : ٨٠] أي : إدخالَ صدقٍ وإخراجَ صدقٍ ، وقال : ﴿بأيِّكُم المَفْتُونُ﴾ [القلم : ٦] أي : الفِتْنةُ ، وقال الشاعر[١] :

أَلَــمْ تَعلَـــمْ مُسَرَّحِيَ القَوَافِـــي

أي : تَسْرِيحي ، وقال زُهَير :

وذُبْيانَ هل أقسَمتُمُ كلَّ مُقْسَمِ[٢]

---

(١) هو جرير ، وعَجُز البيت :

فلا عِيَّاً بهنَّ ولا اجتِلابا

«اللسان» (جلب) و(يسر) .

(٢) وصدر البيت :

فمَن مُبلِغُ الأحلافِ عنِّي رسالةً

والبيت من معلقته . (ع) .

أي : كلَّ إقسام ، وذلك كثير الاستعمال ، ونقل بعضهم عن سيبَويه أنه مَنَعَ مجيءَ المصدر مُوازِنَ مفعول ، وأنه تَأَوَّلَ ما وَرَدَ من ذلك ، فتقدير : مَعْسورِه ومَيْسورِه ، عنده : مِن وقتٍ يُعْسِرُ فيه إلى وقتٍ يُوسِرُ فيه ، والأول هو المشهور في الكتب ، قال أبو عُبَيد في باب المصادر : وعلى مثال مفعول : حَلَفْتُ مَحْلوفاً ، مَصْدرٌ ، وما له مَعْقولٌ ، أي : عَقْل ، ومثله : المَعْسُور والمَيْسُور والمَجْلُود . هذا لفظُه .

وقد يأتي اسمُ الفاعل بمعنى المصدر سماعاً نحو : قُم قائماً ، أي : قِياماً .

فصل

● يجيءُ فِعِّيل ـ بكسر الفاء والعين وهي مُشدَّدةٌ ـ للمُبالَغة في الصِّفة ، قال ابن السِّكِّيت : وما كان على مثال : فِعِّيلٍ وفِعْلِيلٍ ، فهو مكسورُ الأول ولم يأتِ فيه الفتحُ ، واستثنى بعضُهم : دِرِّيءٌ ، فإنه وَرَدَ بالكسر على الباب ، وبالضم أيضاً ، وقُرِئَ بهما في السبعة[1] .

فمثال فِعِّيل : زِهِّيدٌ لكثيرِ الزُّهْد ، وسِكِّيتٌ لكثيرِ السكوت ، والصِّدِّيقُ لكثير الصِّدْق ، وخِمِّيرٌ لمن يُكثِرُ شُرب الخَمْر ، ومثال فِعْلِيلٍ : حِلْتِيتٌ ، وناقةٌ شِمْلِيلٌ ، أي : سريعة ، وصِهْرِيجٌ .

فصل

● الفُعُول ، بضم الفاء ، من أَبنية المصادر لا يَشرَكُها فيها اسمٌ مُفرَد ، ولا يوجد مصدر على : فَعُول بالفتح ، إلا ما شَذَّ نحو : الهَوِيِّ ، من قولهم : هَوَى الحَجَرُ هَوِيّاً[2] ، والقَبُول والوَلُوع والوَزُوع ، نحوُ : قَبِلتُه قَبُولاً ، وأما الوُضُوءُ فالبضمِّ : مصدرٌ ، وبالفتح : ما يُتَوَضَّأُ به ، والسُّحور بالضم : مصدرٌ ، وبالفتح : ما يُتَسَحَّرُ به ، والفُطُور بالضم : مصدرٌ ، وبالفتح : ما يُفطَرُ عليه ، وكذلك ما أَشبَهَه ، وحكى الأخفشُ هذا أيضاً في «معاني القرآن» ثم قال : وزَعَمُوا أنهما لغتانِ بمعنًى واحدٍ .

فصل

● يجيءُ المصدرُ من فعلٍ ثُلاثيٍّ على : تَفْعال[3] ، بفتح التاء ، نحو : التَّضْرابِ والتَّقْتال ، قالوا : ولم يَجِئْ بالكسر إلا : تِبْيانٌ وتِلْقاءٌ ، والتِّنْضال : من المُناضَلة ، وقيل : هو اسمٌ والمصدر : تَنْضالٌ ، على الباب .

---

(١) يعني : في قوله تعالى : ﴿الزجاجةُ كأنها كوكبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور : ٣٥] ، فقد قرأ أبو عمرو والكسائي «دِرِّيءٌ» بكسر الدال مع المد والهمز ، وقرأ حمزة وعاصم في رواية أبي بكر عنه «دُرِّيءٌ» بضم الدال والمد والهمز ، وقرأ الباقون «دُرِّيٌّ» بضم الدال وتشديد الياء من غير مدٍّ ولا همز . «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري ٢/٣٣٢ .

(٢) وجاء : هُوِيّاً أيضاً بالضم . (ع) .

(٣) قال الفيومي في (عسف) : والتِّفْعال مُطَّرِد من كل فعل ثلاثي .

أقول : وكون التِّفعال مأخوذاً من فعلٍ ثلاثي مذهبُ البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنه مأخوذ من فَعَّلَ بتضعيف العين ، وأيَّد الصرفيون مذهب البصريين بالدليل . (ع) .

ويجيءُ المصدرُ من فاعَلَ : مُفَاعَلَةً ، مُطَّرِداً ، وأما الاسمُ فيأتي على : فِعَالٍ[١] ، بالكسر كثيراً نحو : قاتَلَ قِتالاً ، ونازَلَ نِزالاً ، ولا يَطَّرِدُ في جميع الأفعال ، فلا يقال : سالَمَه سِلاَماً ، ولا كالَمَه كِلاَماً[٢] .

فصل

● إذا كان الفعلُ الثلاثيُّ على : فَعَلَ يَفعِلُ ، وِزانُ : ضَرَبَ يَضرِبُ ، وهو سالمٌ ، فالمَفْعَل منه بالفتح مَصدَرٌ للتخفيف ، وبالكسر : اسمُ زمانٍ ومكانٍ ، نحو : صَرَفَ مَصْرَفاً ، بالفتح ، أي : صَرْفاً ، وهذا مَصْرِفُه ، أي : زمانُ صرفِه ، ومكانُ صرفِه ، والكسرُ إما للفَرْق وإما لأن المضارع مكسورٌ فأُجريَ عليه الاسم ، وفي التنزيل : ﴿ولم يَجِدُوا عنها مَصْرِفاً﴾ [الكهف : ٥٣] أي : موضعاً ينصرفون إليه .

وشذَّ من ذلك : المَرْجِعُ ، فجاء المصدرُ بالكسر كالاسم ، قال الله تعالى : ﴿إلى الله مَرجِعُكم﴾ [المائدة : ٤٨] أي : رُجُوعكم ، والمَعْذِرة والمَغْفِرة والمَعْرِفة والمَعْتِبة ، فيمن كَسَر المضارعَ ، وجاء بالفتح وبالكسر أيضاً : المَعْجَز والمَعْجِزة .

والمراد باسم الزمان والمكان الاسمُ المُشتَقُّ لزمانِ الفعل ومكانه ، وكان الأصل أن يُؤتَى بلفظ الفعل ولفظ الزمان والمكان فيقال : هذا الزمانُ أو المكانُ الذي كان فيه كذا ، لكنَّهم عَدَلُوا عن ذلك واشتَقُّوا من الفعل اسماً للزمانِ والمكانِ إيجازاً واختصاراً .

وإن كان من ذوات التضعيف فالمصدرُ بالفتح والكسر[٣] معاً ، نحو : فَرَّ مَفَرّاً ومَفِرّاً ، وبالفتح قرأ السبعةُ في قوله تعالى : ﴿أَينَ المَفَرُّ﴾ [القيامة : ١٠] أي : الفِرَارُ .

وإن كان مُعتَلَّ الفاءِ بالواو فالمَفعِلُ بالكسر للمَصدَر والمكان والزمان ، لازماً كان أو متعدِّياً ، نحو : وَعَدَ مَوعِداً ، أي : وَعْداً ، وهذا مَوْعِدُه ، ووَصَلَه مَوْصِلاً ، وهذا مَوصِلُه ، وفي التنزيل : ﴿قال مَوعِدُكم يومُ الزِّينةِ﴾ [طه : ٥٩] أي : مِيعادُكم .

وإن كان مُعتَلَّ العَيْن بالياء فالمَصدَر مفتوحٌ والاسم مكسورٌ كالصحيح ، نحو : مالَ مَمَالاً ، وهذا مَمِيلُه ، هذا هو الأكثر ، وقد يُوضَع كلٌّ واحد موضعَ الآخر نحو : المَعَاشِ والمَعِيش ، والمَسَارِ

(١) جمهور الصرفيين على أن فِعالاً مصدرُ فاعَلَ ، لا اسم مصدر ، وأن أصله : فِيعالٌ ، وحُذِفت الياء تخفيفاً . (ع) .

(٢) ولم يجئ مما فاؤُه ياءٌ ، نحو : ياسَرَ ويامَنَ ، يقال : مُياسَرةٌ ومُيامَنةً ، ولا يقال : يِسارٌ ويِمانٌ ، وشذَّ قولُهم : ياوَمَه يِوَاماً . (ع) .

(٣) الصرفيُّون لم يجيزوا الكسر قياساً ، بل القياس عندهم في المضعَّف الفتحُ . (ع) .

والمَسير ، قال ابنُ السِّكِّيت : ولو فُتحا جميعاً في الاسم والمصدر أو كُسرا مَعاً فيهما ، لَجازَ ، لقول العرب : المَعَاشُ والمَعِيش ، يريدون بكلِّ واحدٍ المصدرَ والاسمَ ، وكذلك : المَعَابُ والمَعِيب ، قال الشاعر :

أنا الرجلُ الذي قد عِبْتُموني وما فيكم لِعيَّابٍ مَعَابُ[1]

وقال :

أزمانَ قَوْمي والجَمَاعةَ كالذي مَنَعَ الرِّحَالةَ أن تَميلَ مَمَالا[2]

أي : أن تميلَ مَيْلاً ، والرِّحَالةُ : الرَّحْلُ والسَّرْجُ أيضاً .

وقال ابن القُوطِيَّة أيضاً : ومن العلماء مَن يُجيزُ الفتحَ والكسر فيهما ، مصادرَ كُنَّ أو أسماءً ، نحو : المَمَالِ والمَمِيل ، والمَبَاتِ والمَبِيت .

وإن كان معتلَّ اللام بالياء فالمَفْعَلُ بالفتح للمصدر والاسم أيضاً ، نحو : رَمَى مَرْمًى ، وهذا مَرْمَاه ، وشَذَّ بالكسر : المَعْصِيةُ والمَحْمِيَة .

قال ابن السَّرَّاج : ولم يَأْتِ مَفْعِلٌ إلاَّ مع الهاء ، وأما مَأْوِي الإبل فبالكسرِ ، والمَأْوَى لغير الإبل بالفتح على القياس ، ومنهم من يقول : مَأْوَى الإبل بالفتح أيضاً ، ومنهم من يقول : وشَذَّ مَأْقِي العينِ ، بالكسر ، قال ابن القَطَّاع : هذا مما غَلِطَ فيه جماعةٌ من العلماء حيث قالوا : وزنُه مَفعِلٌ ، وإنما وزنه فَعْلِي ، فالياءُ للإلحاق بمَفْعِلٍ على التشبيه ، ولهذا جُمِع على : مَآق ، ولا نظيرَ له .

وإن كان على : فَعَلَ ، بالفتح ، والمضارع مضمومٌ أو مفتوحٌ ، صحيحاً كان أو غيرَه ، فالمَفْعَل بالفتح مُطلَقاً ، نحوُ : قَلَعَ مَقْلَعاً ، أي : قَلْعاً ، وهذا مَقْلَعُه ، أي : موضعُ قَلْعه وزمانُه ، وقَعَدَ مَقْعَداً ، أي : قُعُوداً ، وهذا مَقْعَدُه ، وغَزَا مَغْزًى ، وهذا مَغْزَاه ، وقال مَقَالاً ، وهذا مَقَالُه ، وقام مَقَاماً ، وهذا مَقَامُه ، ورامَ مَرَاماً ، وهذا مَرَامُه ، قال ابن السَّرَّاج : لأنه يَجْري على المضارع ، وكان المصدر يُفتَح مع المكسور فيُفتَح مع المفتوح والمضموم أَوْلَى ، ولم يقولوا : مَفْعُلٌ بالضم ، ففُتِحَ طلباً للتخفيف ، لأن الفتح أخفُّ الحركات ،

---

(١) البيت في «الصحاح» (عيب) وكذا في «اللسان» ، والإنشاد فيهما :

أنا الرجل الذي قد عِبتُموه وما فيه لعيَّابٍ مَعَابُ

والبيت فيهما غير منسوب .

(٢) كذا ساقه الفيومي : مَمَالا ، وهو خطأ في الإنشاد ، إذ الرواية : مَميلا ، هكذا هو عند كل من استشهد به ، انظر «الكتاب» لسيبويه ١/١٥٤ ، و«خزانة الأدب» للبغدادي (شاهد رقم ١٨٣) ، وغيرهما ، وكذلك هو في «ديوان» الراعي النميري ص٢٣٤ ؛ وعلى الياء واللام بناء القصيدة كلها .

وجاء الموضعُ بالفتح والكسر للتخفيف ، قال ابن السكيت : وسَمِعَ الفَرَّاءُ : مَوْضَع بالفتح من قولك : وَضَعتُ الشيءَ مَوْضَعاً .

وشَذَّ من ذلك أَحرُفٌ فجاءت بالفتح والكسر ، نحو : المَسجَد والمَرفَق والمَنبَت والمَحشَر والمَنسَك والمَشرِق والمَغرَب والمَطلَع والمَسقَط والمَسكَن والمَظِنَّة ومَجمَع الناسِ ، قال الأزهريُّ : وآثَرَت العربُ الفتحَ في هذا الباب تخفيفاً إلاَّ أحرُفاً جَعَلوا الكسر علامةَ الاسم والفتحَ علامةَ المصدر ، والعربُ تضع الأسماءَ مَوضعَ المصادر .

وقال الفارابيُّ : الكسر على غير قياسٍ مسموعٌ ، لأنها كانت في الأصل على لغتين فبُنِيَت هذه الأسماءُ على اللغتين ، ثم أُمِيتت لغةٌ وبقي ما بُنيَ عليها كهيئتِه ، والعرب قد تُمِيتُ الشيءَ حتى يكونَ مُهمَلاً فلا يجوز أن يُنطَقَ به .

وجاءت أيضاً أسماءٌ بالكسر مما قياسُه الفتحُ ، نحو : المَخْزِن والمَرْكِز ، والمَرْسِن لموضع الرَّسَن ، والمَنْفِذ لموضع النُّفُوذ ، وأما المَعْدِن ومَفْرِق الرأس فبالكسر أيضاً على تداخُل اللغتين ، لأن في مضارع كلِّ واحدٍ الضمُّ والكسرُ .

• وإن كان على : فَعِلَ ، بالكسر سالمَ الفاء ، فالمَفْعَل للمصدرِ والاسمِ بالفتح ، نحو : طَمِعَ مَطْمَعاً وهذا مَطْمَعُه ، وخافَ مَخَافاً وهذا مَخَافُه ، ونالَ مَنَالاً وهذا مَنَالُه ، ونَدِمَ مَنْدَماً وهذا مَنْدَمُه ، وفي التنزيل : ﴿ومِن آياتِه مَنَامُكم﴾ [الروم : ٢٣] ، وقال : ﴿سواءً مَحْياهُم﴾ [الجاثية : ٢١] .

وشَذَّ من ذلك المَكْبِرُ بمعنى : الكِبَر ، والمَحْمِد بمعنى : الحَمْد ، فكُسِرا .

• وإن كان مُعتَلَّ الفاءِ بالواو ، فإن سَقَطَت في المُستقبَل نحو : يَهَبُ ويَقَعُ ، فالمَفْعِلُ مكسورٌ مُطلَقاً ، وإن ثَبَتَتْ في المُستقبَل نحو : يَوْجَلُ ويَوْجَع ، فبعضهم يقول : جَرَى مَجْرَى الصحيح ، فيفتحُ المصدرَ ويكسرُ المكانَ والزمانَ ، وبعضهم يكسر مُطلَقاً فيقول : وَجِلَ مَوْجِلاً وهذا مَوْجِلُه ، ووَحِلَ مَوْحِلاً وهذا مَوْحِلُه .

• وإن كان فَعُلَ ، بالضم ، فالمَفعَلُ بالفتح للمصدر والاسمِ أيضاً ، تقول : شَرُفَ مَشْرَفاً وهذا مَشْرَفُه ، قال ابن عُصْفُور : وينقاس المَفْعَلُ اسمَ مصدرٍ وزمانٍ ومكانٍ من كل ثلاثيٍّ صحيحِ مضارعُه غيرُ مكسورٍ ، فشَمِلَ المضمومَ والمفتوحَ .

فصل

• الأعضاءُ ثلاثةُ أقسام : الأوَّل : يُذَكَّر ولا يُؤَنَّث ، والثاني : يُؤَنَّث ولا يُذكَّر ، والثالث : جوازُ الأمرين .

● **القسم الأول : ما يُذكَّر :**

الرُّوحُ ، والتذكيرُ أَشهرُ ، والوَجْهُ ، والرأس ، والحَلْق ، والشَّعر ، وقُصَاصُه ، والفَمُ ، والحاجِبُ ، والصُّدْغ ، والصَّدْر ، واليافُوخ ، والدِّماغ ، والخَدُّ ، والأنف ، والمَنْخِر ، والفُؤادُ ، وحكى بعضُهم تأنيثَ الفؤاد فيقول : هي الفؤادُ ، قال ابن الأَنباريِّ : ولا أعلمُ أَحداً من شيوخ اللغة حكى تأنيثَ الفؤاد .

واللَّحْيُ ، والذَّقَنُ والبَطْن ، والقَلْب ، والطِّحَال ، والخَصْر ، والحَشَى ، والظَّهْر ، والمَرْفِق ، والزَّنْد ، والظُّفْر ، والثَّدْي ، والعُصْعُص ، وكلُّ اسم للفَرْج من الذَّكَر والأنثى : كالرَّكَب ، والنَّحْرُ والكُوعُ : وهو طَرَفُ الزَّنْد الذي يَلِي الإبهامَ ، والكُرْسُوعُ : وهو طَرَفُه الذي يَلِي الخِنصِرَ ، وشُفْرُ العَيْن ، وهو حَرْفُها ، وأصولُ منابتِ الشَّعر ، والجَفْنُ : وهو غطاءُ العين من أسفلها وأعلاها ، والهُدْبُ : وهو الشَّعر النابت في الشُّفْر ، والحِجَاجُ : وهو العَظْم المُشْرِف على غار العين ، والمَاقُ : وهو طَرَفُ العين ، والنُّخَاعُ : وهو الخَيْط يَأخُذ من الهامَةِ ثم ينقادُ في فَقَار الصُّلْب حتى يَبْلُغَ إلى عَجْبِ الذَّنَب ، والمَصِيرُ ، والنَّابُ ، والضِّرْس ، والنَّاجِذ ، والضاحِكُ : وهو المُلاصِق للنَّاب ، والعارِضُ : وهو الملاصقُ للضاحك ، واللسانُ ، وربما أُنِّث على معنى الرسالةِ والقصيدةِ من الشِّعْر ، وقال الفَرّاء : لم أَسمع اللسانَ من العرب إلا مُذكَّراً ، وقال أبو عَمْرو بن العلاء : اللسانُ يُذكَّر ويُؤنَّث ، والساعدُ من الإنسان .

● **القسم الثاني : ما يُؤنَّث :**

العينُ ، وأما قولُ الشاعر[1] :

والعينُ بالإثْمِدِ الحارِيِّ مَكْحولُ

فإنما ذَكَّرَ مكحولاً لأنه بمعنى : كَحِيلٍ ، وكَحِيلٌ فَعِيلٌ ، وهي إذا كانت تابعةً للموصوف لا يلحقُها علامةُ التأنيث ، فكذلك ما هو بمعناها ، وقيل : لأن العين لا علامةَ للتأنيث فيها ، فحَمَلَها على معنى الطَّرْف ، والعربُ تَجترِئُ على تذكير المؤنَّث إذا لم يكن فيه علامةُ تأنيثٍ وقام مَقَامَه لَفْظٌ مذكَّر ، حكاه ابنُ السِّكِّيت وابنُ الأنباري ، وحكى الأزهريُّ قريباً من ذلك . وقولهم : كَفٌّ مُخَضَّبٌ ، على معنى : ساعِدٍ مُخضَّبٍ ، لكن قال ابن الأنباري : بابُ ذلك الشِّعرُ ، ومنه : الأُذُنُ والكَبِدُ وكَبِدُ القَوْسِ والسماءِ ونحوُ ذلك مؤنَّث أيضاً ، والإصبَعُ ، والعَقِبُ لمُؤخَّر القَدَم والسَّاق ، والفَخِذُ واليد والرِّجْل والقَدَم

(١) هو طُفَيل الغنوي ، وصدر البيت :

إذْ هي أَحوى من الرِّبْعيِّ حاجِبُهُ

وهو من شواهد سيبويه في «الكتاب» ١/٢٤٠ . (ع) .

والكف ، ونَقَلَ التذكيرَ من لا يُوثَقُ بعلْمه ، والضِّلَعُ ، وفي الحديث : «خُلِقَت المرأةُ من ضِلَع عَوْجاءَ»[١] ، والذِّراعُ ، قال الفَرَّاءُ : وبعضُ عُكْلٍ يُذكِّر فيقول : هو الذراعُ والسِّنُّ ، وكذلك السِّنُّ من الْكِبَر يقال : كَبِرَتْ سِنِّي ، والوَرِكُ والأَنْمُلةُ واليَمِين والشِّمال والكَرِش .

• **القسم الثالث : ما يذكَّر ويؤنث :**

العُنُق ، مؤنَّثة في الحجاز ، مذكَّرٌ في غيرهم ، ولم يعرف الأصمعيُّ التأنيثَ ، وقال أبو حاتم : التذكيرُ أغلبُ لأنه يقال للعنق : الهادِي والعاتِقُ ، حَكَى التأنيثَ والتذكيرَ الفَرَّاءُ والأحمرُ وأبو عُبَيدة وابن السِّكِّيت ، والقَفَا ، والتذكيرُ أغلبُ ، وقال الأصمعي : لا أعرفُ إلا التأنيثَ ، والمِعَى ، والتذكيرُ أكثرُ ، والتأنيث لدَلالتِه على الجَمْع ، وإن كان واحداً فصار كأنه جمعٌ ، ومن التذكير : «المُؤمِنُ يأكُلُ في معًى واحد»[٢] بالتذكير ، وهذا هو المشهورُ روايةً ، ولأنه موافقٌ لما بعدَه من قوله : «والكافرُ يأكلُ في سبعةِ أَمعاء» بالتذكير[٣] ، وبعضُهم يَرْوِيه : «واحدة» بالتأنيث[٤] ، والإبْهامُ والتأنيث لغةُ الجمهور ، وهو الأكثرُ ، والإِبْطُ فيقال : هو الإِبْطُ ، وهي الإبطُ ، والعَضُدُ فيقال : هو العَضُدُ ، وهي العَضُدُ ، والعَجُزُ من الإنسان ، وأما النَّفْسُ فإن أُرِيدَ بها الرُّوحُ فمؤنَّثة لا غيرُ ، قال تعالى : ﴿خَلَقَكم من نَفْسٍ واحدة﴾ [النساء : ١] ، وإن أُرِيدَ بها الإنسانُ نفسُه فمذكَّر ، وجمعُه : أَنْفُسٌ على معنى : أشخاص ، تقول :

---

(١) الحديث بلفظ : «من ضلع عوجاء» لم أقف عليه إلا عند ابن قتيبة في «عيون الأخبار» ٧٧/٤ من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه ، وحديث سمرة هذا مخرَّج عند الحارث بن أبي أسامة في «مسنده ـ زوائد الهيثمي» (٤٩٦) ، والروياني في «مسنده» (٨٥١) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٠٩) بلفظ : «من ضلع أعوج» ، وأخرجه أحمدُ في «مسنده» ٨/٥ وغيرُه عن سمرة أيضاً بلفظ : «من ضلع» من غير وصف .

وقد روي هذا الحديث عن أبي هريرة أيضاً رضي الله عنه فجاء فيه لفظ الضِّلَع على التذكير ، ففي حديثه : «إن أعوج شيء في الضِّلَع أعلاه ، فإن ذهبتَ تقيمه كسرتَه . .» أخرجه البخاري (٣٣٣١) و(٥١٨٦) ، ومسلم (١٤٦٨) وغيرهما . وعلى فرض صحَّة ثبوت اللفظين فيمكن أن يقال : إن الضِّلَع يُذكَّر ويُؤنَّث ، وهو الذي ذهب إليه بعض شُرَّاح «صحيح» البخاري .

ويمكن أن يُستشهَد لتأنيث الضِّلَع بما أنشده ابن الأعرابي عن بعض الشعراء في وصف النساء :

هي الضِّلَعُ العوجاءُ لستَ تقيمُها ... ألاَ إن تقويم الضلوع انكسارُها
أتَجمعُ ضعفاً واقتداراً على الفتى ... أليس عجيباً ضعفُها واقتدارُها

وذَكَرهما ابن قتيبة في «عيون الأخبار» ولم ينسبهما .

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٩٤) ، ومسلم (٢٠٦٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) الذي دلَّ على التذكير تأنيث العدد سبعة ، لأنه يؤنَّث إذا كان مفردُ الجمع مذكَّراً . (ع) .

(٤) لم أقف على هذه الرواية مُسندَةً في كتب الحديث المُعتَبَرة ، وقال الأزهري ـ كما في «اللسان» (معي) ـ حكايةً عن الفَرّاء : جاء في الحديث «المؤمن يأكل في معًى واحدة» قال : ومِعًى واحدٌ ، أَعجبُ إليَّ .

وقال أبو حاتم السجستاني : لم أسمع أحداً أَنَّث المِعَى ، وقد رواه مَن لا يُوثَقُ به . نقله بدر الدين العيني في «عمدة القاري» ٤٠/٢١ .

ثلاثُ أَنفُسٍ ، وثلاثةُ أنفُسٍ ، وطِباعُ الإنسان بالوجهين ، والتأنيث أكثرُ فيقال : طِبَاعٌ كَرِيمةٌ ، ورَحِمُ المرأة مذكَّر على الأكثر لأنه اسمٌ للعُضْو ، قال الأزهري : والرَّحِمُ بيتُ مَنبِتِ الوَلَدِ ووِعاؤُه في البَطْن ، ومنهم من يَحْكي التأنيثَ ، ورَحِمُ القَرَابةِ أُنثى ، لأنه بمعنى : القُرْبَى ، وهي القَرَابةُ ، وقد يُذكَّر على معنى النَّسَب .

فصل

● تقول : رَجُلٌ واحِدٌ وثانٍ وثالثٌ إلى عاشرٍ ، وامرأةٌ واحدةٌ وثانيةٌ وثالثةٌ إلى عاشرةٍ ، فتأتي باسم الفاعلِ على قياس التذكير والتأنيث ، فإن لم يكن اسمَ فاعلٍ وقد مَيَّزتَ العَدَدَ ، أو وصفتَ به ، أتيتَ بالهاء مع المذكَّر وحَذَفْتَها مع المؤنَّث على العكس ، فتقول : ثلاثةُ رجالٍ ، ورجالٌ ثلاثةٌ ، وثلاثُ نِسْوةٍ ، ونسوةٌ ثلاثٌ ، إلى العَشَرة .

وإذا كان المعدودُ مذكَّراً واللفظ مؤنَّثاً أو بالعكس ، جاز التذكيرُ والتأنيث ، نحو : ثلاثةِ أَنفُسٍ ، وثلاثِ أَنفُسٍ . فإن جاوزتَ العشرةَ سَقَطَتِ التاءُ من العَشَرة في المذكَّر ، وثَبَتَت في المؤنَّث .

وتذكيرُ النَّيِّف وتأنيثُه كتذكير المُمَيَّز وتأنيثه ، فتقول : ثلاثةَ عَشَرَ رجلاً ، وثلاثَ عَشْرةَ امرأةً ، إلى تسعةَ عشرَ ، وتُحذَف الهاءُ من المُرَكَّبَين في المذكَّر في أَحدَ عَشَرَ ، واثنَيْ عَشَرَ ، وتؤنَّثهما معاً في المؤنَّث نحو : إحدَى عَشْرةَ امرأةً ، واثنتَيْ عَشْرةَ جاريةً ، فإن بَنَيْتَ النَّيِّفَ على اسمِ فاعلٍ ذَكَّرتَ الاسمين في المذكَّر ، وأَنَّثْتَهما في المؤنَّث أيضاً[1] ، نحو : الحاديَ عَشَرَ والثانيَ عشرَ ، والحاديةَ عَشْرةَ والثانيةَ عشرةَ ، إلى : تاسعَ عشرَ ، لكنْ تُسكَّن الشينُ في المؤنث .

فصل

● قال أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ : كلُّ جَمْع لغير الناس سواءٌ كان واحدُه مذكَّراً أو مؤنَّثاً : كالإبل والأَرجُل والبِغَال ، فإنه مؤنَّث ، وكلُّ ما جُمِعَ علَى التكسير للناس وسائر الحَيَوانِ الناطقِ يجوز تذكيرُه وتأنيثُه مثل : الرِّجال والمُلُوك والقُضَاة والملائكة ، فإن جَمَعتَه بالواو لم يَجُز إلا التذكير نحو : الزَّيدُونَ قاموا . وكُلُّ جمع يكون بينَه وبين واحدِه الهاءُ نحو : بَقَرٍ وبَقَرة ، فإنه يذكَّر ويؤنَّث ، وكلُّ جمعٍ في آخره تاءٌ فهو مؤنَّث نحوَ : حَمَّاماتٍ وجَرَادات وتَمَرات ودُرَيْهِمات ودُنَيْنِيرات . هذا لفظه .

أما تذكيرُ : الزَّيدُونَ قامُوا ، فلأنَّ لفظ الواحد موجودٌ في الجمع بخلاف المُكَسَّر ، نحو : قامتِ الزُّبُودُ ، حيث يجوز التأنيثُ ، لأن لفظ الواحد غيرُ موجودٍ في الجمع ، فاجتُرِئَ على الجمع بالتأنيث

(١) وبنيتَهما على فتح الاسمين . (ع) .

باعتبار الجماعة ، وأجاز ابن بابشَاذَ : قامتِ الزَّيدُونَ ، بالتأنيث باعتبار الجماعة ، وقياساً على : قامتِ الزَّيُودُ ، قال : ومثلُه قولُه تعالى : ﴿إلا الذي آمَنَتْ به بَنُو إسرائِيلَ﴾ [يونس : ٩٠] فأنَّثَ مع الجَمْع السالم ، وهو ضعيفٌ سَماعاً ، وأما قياسُه على : قامَتْ بنو فلانٍ ، فالواحدُ المُستعمَل في الإفراد غيرُ موجودٍ في الجمع ، فأَشبَهَ جمعَ التكسير ، حتى نُقِلَ عن الجُرْجاني : أن البَنِينَ جَمْعُ تكسيرٍ[1] ، وإنما جُمِعَ بالواو والنون جَبْراً لِمَا نَقَصَ : كالأَرَضِينَ والسِّنِينَ ؛ وفيه نَظَرٌ .

فصل

● إذا كان الفعلُ الثلاثيُّ مُعتَلَّ العين بالواو وله مفعولٌ جاء بالنَّقْص : وهو حَذْفُ واوِ مفعولٍ ، فيَبْقى عينُ الفعل وهي واوٌ مضمومة فتُستَثقَل الضَّمَّةُ عليها فتُنقَلُ إلى ما قبلَها فيَبقَى وزان فَعُولٍ[2] نحو : مَقُولٍ ومَخُونٍ فيه ، ولم يجئْ منه بالتَّمَام مع النقص سوى حرفين[3] : دُفْتُ الشيءَ بالماء فهو مَدُوفٌ ومَدْوُوف ، وصُنْتُه فهو مَصُونٌ ومَصْوُون .

وإن كان مُعتَلَّ العين بالياء ، فالنقصُ فيه مُطَّرِد : وهو حَذْفُ واوِ مفعولٍ ، فيَبقَى قبلَها ياءٌ مضمومة فتُحذَف الضمةُ فتَسْكُنُ الياءُ ثم يُكْسَر ما قبلَها لمُجانستها فتبقى وزانَ فَعِيلٍ ، وجاء التمامُ فيه أيضاً كثيراً في لغة بني تميم لخِفَّة الياء نحو : مَكِيلٍ ومَكْيُول ، ومَبِيع ومَبْيُوع ، ومَخِيطٍ ومَخْيُوط ، ومَصِيدٍ ومَصْيُود ، أمَّا النُّقْصانُ فحَمْلاً على نقصانِ الفِعْل ، لأنه يقال : قُلْتُ وبِعْتُ ، وأما التمامُ فلأنه الأصل .

فصل

● النِّسبةُ قد يكون معناها أنها ذو شيءٍ وليس بصَنْعةٍ له ، فتجيءُ على فاعِلٍ نحو : دارِعٍ ونابِلٍ وناشِبٍ وتامِرٍ : لصاحب الدِّرع والنَّبْل والنُّشَّاب والتَّمْر ، ومنه : ﴿عِيشَةٍ راضِيَةٍ﴾ [الحاقة : ٢١] أي : ذاتِ رِضاً .

قال ابن السَّرّاج : ولا يقال لصاحب الشَّعِير والبُرِّ والفاكهة : شَعَّار ولا بَرَّار ولا فَكَّاه ، لأن ذلك ليس بصَنْعةٍ ، بل القياسُ في الجميع النِّسبةُ على شرائطِ النَّسَب .

وفي «البارع» : قال الخليلُ : البِزَارة ـ بكسر الباء ـ حِرْفةُ البَزَّار ، فجاء به على فَعَّال : كالجَمَّال والحَمَّال والدَّلَّال والسَّقَّاء والرَّأَّاسِ لبائع الرُّؤُوس ، وهو المشهور .

---

(١) ليس هذا رأي الجرجاني وحده ، وإنما هو رأي كثير من النحويين ، وأُلحق بجمع المذكَّر في الإعراب . (ع) .

(٢) قوله : وزان فَعُول وفَعِيل ؛ المراد توضيح الهيئة كما في موازين الشِّعر ، لا الميزان الصَّرفي . (حمزة) .

(٣) وسُمع أيضاً : فرسٌ مَقُودٌ ومَقْوُود ، ومريضٌ مَعُودٌ ومَعْوُود ، راجع «القاموس» في : قاد ، وعاد . (ع) .

وقد تكون إلى مُفرَدٍ وقد تكون إلى جمع ، فإن كانت إلى مُفرَدٍ صحيح فبابُه أن لا يُغَيَّرَ كالمالِكيِّ : نسبة إلى مالك ، وزَيْديٌّ : نسبة إلى زَيد ، والشافعيُّ : نسبة إلى شَافِع ، وكذلك إذا نَسَبْتَ إلى ما فيه ياءُ النَّسَب فتَحذِفُ ياءَ النِّسبة الأُولى ثم تُلحِقُ النسبةَ الثانيةَ فتقولُ : رجلٌ شافعيٌّ ، في النِّسبة إلى محمدِ بن إدريسَ الشافعيِّ ، وقولُ العامَّة : شَفْعَويٌّ ، خطأٌ إذ لا سماعَ يُؤيِّدُه ، ولا قِياسَ يَعضُده ، وفي النسبة إلى الإبِل والمَلِك والنَّمِر وما أشبهه : إبَلِيٌّ ومَلَكِيٌّ ونَمَرِيٌّ ، بفتح الوَسَط استِيحاشاً لتوالي حركاتٍ[1] مع الياءِ .

وإن كان في الاسم هاءُ التأنيث حُذِفَت ، وإثباتُها خَطَأٌ لمخالفة السَّماع والقياس ، فقول العامَّة : الأموالُ الزَّكاتِيَّةُ والخَلِيفَتِيَّةُ ، بإثبات التاء خطأٌ ، والصواب حذفُها وقَلْبُ حرفِ العِلَّة واواً فيقال : الزَّكَوِيَّة .

وإذا نُسِبَ إلى ما آخرُه ألفٌ ، فإن كانت لامَ الكلمة نحوُ : الرِّبا والزِّنا ومَعْلًى ، قُلِبَت واواً من غير تغيير ، فتقول : رِبَوِيٌّ وزِنَوِيٌّ ، بالكسر على القياس ، وفتحُ الأوَّل غلطٌ ، والرَّحَوِيُّ بالفتح على لفظه ، وإن كانت الألفُ للتأنيث أو مُقدَّرةً به نحو : حُبْلَى ودُنْيا ، وعِيسَى ومُوسَى ، ففيها ثلاثة مذاهب : أحدُها : حَذْفُ الألف من حُبْلَى وعِيسى ، والثاني : قلبُ الألف واواً تشبيهاً لها بالأَصْلي فيقال : دُنْيَوِيٌّ وعِيسَوِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ ، والثالث ـ وهو الأكثر ـ : زيادةُ واوٍ بعد الألف [فيقال] : دُنْيَاوِيٌّ وعِيسَاوِيٌّ وحُبْلاَوِيٌّ ، مُحافَظةً على ألف التأنيث .

وفي القاضِي ونحوه يجوز حَذفُ الياءِ وقَلْبُها واواً فيقال : قاضِيٌّ وقاضَوِيٌّ .

وإن كان الاسمُ ممدوداً فإن كانت الهمزةُ للتأنيث قُلِبَت واواً ، نحو : حَمْرَاوِيٌّ وعِلْبَاوِيٌّ : إلا في صَنْعاءَ وبَهْراء[2] فتُقلَبُ نوناً ، ويقال : صَنْعانِيٌّ وبَهْرانِيٌّ ، وإن لم تكن للتأنيث فإن كانت أصيلةً فالأكثر ثبوتُها نحو : قُرَّائِيٌّ ، وإن كانت مُنقَلِبةً فوجهانِ : ثبوتُها ، وهو القياس ، لأن النسبة عارضةٌ والأصلُ لا يَعتَدُّ بالعارض . وقَلْبُها تنبيهاً على أصلها ، فيقال : سَمائِيٌّ ـ بالهمز ـ وكِسَائِيٌّ وصُدَائِيٌّ ، وسَمَاوِيٌّ وكِسَاوِيٌّ وصُدَاوِيٌّ ورِدَاوِيٌّ .

وإن كان الاسمُ رُباعِيّاً نحو : تَغْلِبَ والمَشْرِقِ والمَغْرِب ، جاز إبقاءُ الكسرة ، لأن النسبة عارضةٌ ، وجاء الفتحُ استيحاشاً لاجتماع كسرتين مع الياء .

---

(١) قوله : «حركات» كذا في الأصل ، ولعله محرَّف عن : كَسَرات . (حمزة) .

(٢) زاد سيبويه : دَستواءَ ، «الكتاب» ٢/٦٩ . (ع) .

وإن كان الاسمُ على : فَعِيلةٍ بفتح الفاء ، أو فُعَيْلةٍ بلفظ التصغير ، أو فُعَيلٍ بلفظه أيضاً ، ولم يكن مُضَاعَفاً ، حُذِفَت الياءُ وفُتِحت العينُ : كحَنَفيٍّ ومَدَنيٍّ ، في النسبة إلى : حَنِيفةَ ومَدِينةٍ ، وجُهَنيٍّ وعُرَنيٍّ في النسبة إلى : جُهَيْنةَ وعُرَيْنةَ ، ومُزَنيٍّ في النسبة إلى : مُزَيْنةٍ ، وأُمَوِيٍّ في النسبة إلى : أُمَيَّة ، وفَتْحُ الهمزة مسموعٌ على غير قياس ، وقُرَشيٍّ في النسبة إلى : قُرَيش ، وربما قيل في الشِّعر : قُرَيْشيٍّ ، على الأصل .

وكذا إن كان فَعِيلٌ بفتح الفاء حُذِفت الياءُ وفُتِحت العين ، فيقال في النسبة إلى عَلِيٍّ وعَدِيٍّ وثَقِيف : عَلَوِيٍّ وعَدَوِيٍّ وثَقَفِيٍّ ، إلا أن يكون مُضاعَفاً فلا تغييرَ فيقال : جَدِيديٍّ ، في النسبة إلى : جَدِيد .

وإن كانت النسبةُ إلى جمع فإن كان مُسَمّى به نُسبَ إليه على لفظه نحو : كِلاَبيٍّ وضِبَابيٍّ وأَنماريٍّ وأَنصاريٍّ ، لأنه نازلٌ مَنزِلةَ المُفرَد فلم يُغَيَّر ، وإن لم يكن مُسمّى به فإن كان له واحدٌ من لَفْظِه نَسَبتَ إلى ذلك الواحد فَرْقاً بين الجمع المُسمَّى به وغير المُسمَّى به ، وقلتَ : مَسجِديٍّ ، في النسبة إلى المَساجِد ، وفَرَضيٍّ في النسبة إلى الفَرَائض ، وصَحَفيٍّ في النسبة إلى الصُّحُف ، لأنك تَرُدُّه إلى واحده وهو : فَرِيضةٌ وصَحِيفةٌ ، وقيل : إنَّما رُدَّ إلى الواحد لأن الغَرَضَ الدَّلالةُ على الجنس ، وفي الواحد دلالةٌ عليه فأَغنَى عن الجَمْع ، وإن لم يكن له واحدٌ من لفظه نَسَبتَ إلى الجمع لأنه ليس له واحدٌ يُرَدُّ إليه فيقال : نَفَريٍّ وأَناسِيٍّ ، في النسبة إلى نَفَرٍ وأُنَاسٍ .

وكذلك لو جمعتَ شيئاً من الجُمُوع التي لا واحدَ لها من لفظها نحو : نَبَطٍ ، تُجمَع على : أَنباطٍ ، إذا نسبتَ إليه رَدَدْتَه إلى ما كان عليه وقلتَ : نَبَطيٌّ ، في النسبة إلى الأنباط ، ونِسْوِيٌّ في النسبة إلى النساء .

ويُنسَب في المُتضايِفَين إلى الثاني إن تَعرَّفَ الأولُ به ، أو خِيفَ لَبْسٌ ، وإلا فإلى الأول فيقال : مَنَافيٌّ وزُبَيْريٌّ ، في عَبْدِ مَنَافٍ وفي عبد الله بن الزُّبَيْر ، وعَبْديٌّ في عَبْدِ زيدٍ ، ويقال في عَبْدِ القَيْس وعَبْدِ شَمْسٍ وعَبْدِ الدار وحَضْرَمَوْتَ : عَبْقَسِيٌّ وعَبْشَمِيٌّ وعَبْدَرِيٌّ وحَضْرَمِيٌّ ، وفي المُتراكِبَين الأفصحُ إلى الأول فيقال : بَعْلِيٌّ ، في بَعْلَبَكَّ ، وجاز إليهما ، وتفصيلُ ذلك مُتَّسِعٌ يُعرَف من أبوابه ، وإنما ذكرتُ الأَهَمَّ مما يحتاجُ إليه الفقهاءُ .

فصل

في أسماء الخيل في السِّباق

• أولُها : المُجَلِّي : وهو السابق والمُبَرِّز أيضاً ، ثم المُصَلِّي : وهو الثاني ، ثم المُسَلِّي : وهو الثالث ، ثم التَّالِي : وهو الرابع ، ثم المُرْتَاحُ : وهو الخامس ، ثم العاطِفُ : وهو السادس ، ثم الحَظِيُّ : وهو السابع ، ثم المُؤَمِّلُ : وهو الثامن ، ثم اللَّطِيمُ : وهو التاسع ، ثم السُّكَيْتُ : وهو العاشر ، وربما قيل في بعضها غيرُ ذلك .

قال في «كفاية المتحفِّظ» : والمحفوظُ عن العرب : السابقُ والمُصَلِّي والسُّكَيْتُ ، قال : وأما باقي الأسماء فأُرَاها مُحْدَثةً . ونَقَل في «التهذيب» عن أبي عُبَيْدٍ معنى ذلك ، وفي نسخةٍ منه : لا أدري أَصحيحةٌ هذه الأسماءُ أم لا ، ثم قال : وقد رأيتُ لبعض العراقيِّين أسماءَها . ورَوَى عن ابن الأنباريِّ هذه الحروفَ وصحَّحها : وهي السابقُ والمُصَلِّي والمُسَلِّي والمُجَلِّي والتالي والعاطِفُ والحَظِيُّ والمُؤَمَّلُ واللَّطِيمُ والسُّكَيْتُ . وقد جمعتُ ذلك في قولي :

وغَدَا المُجَلِّي والمُصَلِّي والمُسَلِّي ... تاليـــاً مُرْتاحُهـــا والعاطـــفُ

وحَظِيُّهـــا ومُؤَمَّـــلٌ ولَطِيمُهـــا ... وسُكَيْتُها هو في الأواخرِ عاكِفُ

فصل

● إذا أُسنِدَ الفعلُ إلى مؤنَّث حقيقيٍّ نحو : قامَتْ هندٌ ، وَجَبَت العلامةُ ، وحكى بعضُهم جوازَها فيقال : قامَ هندٌ .

قال المُبرِّد : والحذفُ ليس من كلام العرب . وتَبِعَه جماعةٌ ، وقال : لأن التَّاءَ لِفَرْقِ الفِعْلِ المُسنَد إلى المذكَّر والمؤنَّث ، لا لِفَرْق المذكَّر والمؤنَّث ، ولأن الماضي مبنيٌّ على المُستقبَل ، فكما لا يجوز : يقومُ هندٌ ، بالتذكير ، لا يجوز : قامَ هندٌ ، لأن الياءَ علامةُ المذكَّر ، والتاءَ علامةُ المؤنَّث ، فلا تدخلُ إحداهما موضعَ الأخرى .

قال ابن الأنباري : ولَمَّا التَزَموا التاءَ في المُستقبَل فقالوا : تقومُ ، كَرِهُـوا أن يقولوا في الماضي : قامَ ، لئلا تختلفَ العلاماتُ والفُرُوق ، فوَفَّقوا بين الماضي والمُستقبَل لتَجْرِيَ العلاماتُ على سَنَنٍ واحدٍ .

هذا إذا لم يَفصِلْ بين الفعل والاسم فاصلٌ ، فإن فَصَلَ سَهُل الحذفُ فيقال : حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ .

وإذا أُسنِدَ إلى ظاهرٍ مؤنَّث غيرِ حقيقيٍّ ، لم تَجِبِ العلامةُ نحو : طَلَعَ الشمسُ ، وطَلَعَت الشمسُ ، وقال نِسوةٌ ، وقالت الأعرابُ ، قالوا : وتذكيرُ فِعْلِ غيرِ الآدميِّ أحسنُ منه في الآدميِّ ، وإن أُسنِدَ إلى الضمير وَجَبَت العلامةُ نحو : الشمسُ طَلَعَت ، لأن التأنيث للمُسمَّى لا للاسم ، وفيما أُسنِدَ إلى الظاهر التأنيثُ للاسم لا للمسمَّى .

فصل

قولهم : زيدٌ أعلى من عمرٍو ، وهو أفضلُ القوم ، وأَقضَى القُضَاةِ ، ونحوُه ، له معنيانِ :

أحدهما : أن يُرَادَ به تفضيلُ الأوَّل على الثاني ، وهو المسمَّى أَفعَلَ التفضيلِ ، فإذا قيل : زيدٌ أَفْقَهُ من عَمْرو ، فالمعنى : أنهما قد اشتَرَكا في أصل الفِقْه ، ولكن فِقْهُ الأوَّل زادَ على فِقْه الثاني ، ويقال : هذا أَضعفُ مِن هذا ، إذا اشتَرَكا في أصل الضَّعْف .

وقد يُعبِّرُ العلماءُ عن هذا بعبارةٍ أُخرى فيقولون : هذا أصحُّ مِن هذا ، ومُرادُهم : أنه أقَلُّ ضعفاً ، ولا يريدون أنه في نفسه صحيحٌ ، وعلى العكس : أَضعَفُ الإيمانِ ، والمراد : أنه أقلُّ درجاتِه ، وأَدْنَى مراتبِه ، وليس المراد ظاهرَ اللفظ ، لأنه يكون ذَمّاً ، وهذه الحالُ واجبةٌ ، والواجب لا يكون مذموماً ، ولكنَّه لمَّا كان دونَ غيرِه في القوة كان ضعيفاً بالنسبة إلى ذلك ، وإن كان في نفسه قويّاً .

والمعنى الثاني : أن يكون بمعنى اسمِ الفاعل ، فينفردُ بذلك الوصفِ من غير مُشارِكٍ فيه .

قال ابن الدَّهّان : ويجوز استعمالُ أَفْعَلَ عارياً عن اللامِ والإضافةِ ومِنْ ، مُجرَّداً عن معنى التفضيل ، مُؤَوَّلاً باسم الفاعل أو الصِّفةِ المُشَبَّهةِ قياساً عند المُبرِّد ، سماعاً عند غيره ، قال :

قُبِّحْتُمُ يا آلَ زَيْد نَفَرا
ألأَمَ قَوْمٍ أَصغَراً وأكبَرا

أي : صغيراً وكبيراً ، ومنه قولهم : نُصَيْبٌ أشعَرُ الحَبَشةِ ، أي : شاعرُهم ، إذ لا شاعرَ فيهم غيرُه ، ومنه عند جماعةٍ قولُه تعالى : ﴿وهو أَهْوَنُ عليه﴾ [الروم : ٢٧] أي : هَيِّنٌ ، إذ المخلوقاتُ كلُّها مُمْكِناتٌ ، والمُمكِناتُ كلُّها متماثلاتٌ من حيث هي مُمْكِنةٌ ، لتعلُّق الجميع بقُدرةٍ واحدة ، فوَجَبَ أن يستويَ الجميعُ في نسبة الإمكان ، والقولُ بترجيح بعضها بلا مُرَجِّحٍ ممتنعٌ ، فلا يكون شيءٌ أكثرَ سهولةً من شيء ، وزَيدٌ الأحسنُ والأفضلُ ، أي : الحَسَنُ والفاضلُ ، ويقال لأخوينِ مَثَلاً : زَيْدٌ الأَصغرُ وعمرٌو الأكبرُ ، أي : الصغيرُ والكبيرُ ، وعلى هذا المعنى : يوسُفُ أحسنُ إخوتِه ، أي : حَسَنُهم ، فالإضافة للتوضيح والبيان مثلُ : شاعرِ البَلَدِ .

وأما : أَبْعَدُ الأجَلَينِ ، وأَقْصى الأجَلَينِ ، إذا كانا بعيدَينِ فمن القِسْم الأول ، وإن كان أحدُهما قريباً والآخرُ بعيداً ، فهو مِثلُ : زيدٌ الأكبرُ وعمرٌو الأصغرُ ، وشِبْهُه .

وقال ابن السَّرّاج أيضاً : ويُرَاد بأَفعَلَ معنى فاعِلٍ ، فيُثنَّى ويُجْمَع ويُؤنَّث ، فتقول : زيدٌ أفضَلُكم ، والزَّيدانِ أفضَلاكُم ، والزَّيْدُونَ أفضَلُوكم وأفاضِلُكم ، وهِنْدٌ فُضْلاكُم ، والهِندانِ فُضلَيَاكم ، والهِنْداتُ فُضْلَياتُكم وفُضَلُكم ، ومنه قولهم : مُحَاذاةُ الأسفَلِ الأعلى ، أي : السَّافلِ العالِيَ ، وقال تعالى : ﴿وأنتم الأعلَوْنَ﴾ [آل عمران : ١٣٩] أي : العالُونَ ، ويجوز إضافةُ أَفْعَلِ التفضيل إلى المُفَضَّل عليه ، فيُشْتَرَط أن يكون المُفَضَّلُ بعضَ المُفَضَّل عليه ، فتقول : زيدٌ أفضلُ القومِ ، والياقوتُ أفضلُ الحجارةِ ، ولا يجوز :

الياقوتُ أَفضلُ الخَزَفِ ، لأنه ليس منه ، قالوا : وعلى هذا فلا يقال : يوسفُ أحسنُ إخوته[1] ، لأن فيه إضافتين : إحداهما : إضافةُ أحسنَ إلى إخوته ، والثانية : إضافةُ إخوته إلى ضميرِ يوسف ، وشَرْطُ أَفْعَلَ هذا أن يكون بعضَ ما يُضافُ إليه ، وكونُه بعضَ ما يُضاف إليه يَمْنَع من إضافة ما هو بعضُه إلى ضميره ، لِمَا فيه من إضافة الشيءِ إلى نَفْسه .

ويقال : زيدٌ أفضلُ عَبْد ، بالإضافة ، وأفضلُ عبداً بالنَّصْب على التمييز ، والمعنى على الإضافة : أنه مُتَّصفٌ بالعُبُودية ، مُفَضَّل على غيره من العَبِيد ، وعلى النصب : ليس هو مُتَّصِفاً بالعُبودية بل المتَّصِفُ عَبْدُه ، والتفضيلُ لعبده على غيره من العبيد ، فالمنصوبُ بمنزلة الفاعل كأنه قيل : زيدٌ فَضَلَ عَبْدُه غيرَه من العبيد ، ومثلُه قولهم : زيدٌ أَكرمُ أباً ، وأكثرُ قَوماً ، فالتفضيل باعتبار متعلَّقه ، كما يُخْبَر عنه باعتبار متعلَّقه نحو قولهم : زيدٌ أبوه قائمٌ .

وحَكَى البَيْهقيُّ معنًى ثالثاً فقال : تقول العربُ : زيدٌ أفضلُ الناسِ ، وأكرمُ الناسِ ، أي : مِن أفضلِ الناس ، ومِن أكرمِ الناس .

وإذا كان أَفعَلُ التفضيلِ مصحوباً بمِنْ ، فهو مُفرَدٌ مذكَّر مُطلَقاً ، لأنه مُفتقِر في إفادة معناه وتمامه إلى (مِنْ) كافتقار الموصول إلى صِلَته ، والموصولُ بلفظٍ واحدٍ مُطلَقاً ، فكذلك ما أَشبَهَه .

وإذا كان بالألف واللام فلا بُدَّ من المُطابَقَة ، تقول : زيدٌ الأفضَلُ ، وهندٌ الفُضْلَى ، وهما الأَفضلانِ والفُضْلَيانِ ، وهم الأفْضَلُون ، وهُنَّ الفُضْلَيَاتُ والفُضَلُ .

وإن كان مضافاً إلى معرفةٍ نحوُ : أَفضَلُ القومِ ، جاز أن يُستعمَل استعمالَ المصحوب بمِنْ ، وجاز أن يُستعمَل استعمالَ المعرَّف باللام ، وقيل : إن كانت (مِنْ) مَنْوِيَّةً معه ، فهو كما لو كانت موجودةً في اللفظ ، وإن لم تكن مَنْوِيَّةً فالمُطابَقَةُ .

ويُجمَعُ أَفْعَلُ التفضيل مُصَحَّحاً نحو : الأفْضَلُون ، ويجيءُ أيضاً على الأفاعلِ نحو : الأفاضل .

فإن كان أَفْعَلُ لغير التفضيل لم يُجمَعْ مُصحَّحاً ، قال الفارابيُّ : أَفْعَلُ وفَعْلاءُ إذا كانا نَعْتَينِ جُمعا على : فُعْلٍ ، نحوُ : أَحْمَرَ وحَمْراءَ وحُمْرٍ ، وإذا كان أَفْعَلُ اسماً جُمِعَ على : أَفَاعِلَ ، نحو : الأبطَحِ والأباطِحِ ، والأبرَقِ والأبارِقِ .

وإذا قيل : زيدٌ أفضَلُ مِن القوم ، وزيدٌ أفضَلُ القومِ ، فهُما في التفضيل بمعنًى ، لكنَّهما يَفْترقانِ من وجهٍ آخَرَ : وهو أن المصحوب بمِنْ مُنفصِلٌ من المُفَضَّلِ عليه ، والمُضَافُ بعضُ المُفَضَّلِ عليه ، ولهذا

(١) لا يجوز إن قَصَد التفضيل ، أي : أحسن منهم ، أما إذا لم يقصد التفضيل وقصد أنه حَسَنُهم ، جازَ ، وقد ذكر ذلك آنفاً . (ع) .

لا يقال : زيدٌ أفضَلُ الحجارةِ ، لأنه ليس منها ، ويقال : زيدٌ أفضَلُ مِنَ الحجارةِ ، لأنه منفصلٌ عنها ، وتَمْرةٌ خيرٌ مِنْ جَرَادةٍ ، والخيرُ أفضلُ مِن الشَّرِّ ، والبُرُّ أفضلُ مِن الشَّعِير . وأمَّا (مِنْ) فمعناها ابتداءُ الغاية ، قال المُبَرِّد : إذا قلتَ : زيدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو ، فمعناه : أنه ابتدأَ فَضْلُه في الزِّيادة مِن عمرٍو . وقال بعضهم : معناه : يزيدُ فَضْلُه مُتَرقِّياً مِن عندِ عمرٍو ، وهو معنى قول المُبرِّد ، ويجوز في الشِّعر تقديمُ (مِنْ) ومعمولِه على المُفضَّل عليه ، قال الشاعر[1] :

فقالت لنا أهْلاً وسَهْلاً ورَوَّدتْ جَنَى النَّحْلِ أو ما زَوَّدتْ منه أطْيَبُ

وقال الآخر[2] :

ولا عَيْبَ فيها غيرَ أن قَطُوفَها سريعٌ وأن لا شيءَ مِنهنَّ أطْيَبُ

وقد اقتصرتُ في هذا الفَرْع أيضاً على ما يَتعلَّقُ بألفاظ الفقهاءِ ، وسَلَكتُ في كثيرٍ منه مَسالِكَ التعليمِ للمُبتدِئ ، والتقريبِ على المُتوسِّط ، ليكونَ لكلٍّ حَظٌّ حتى في كتابته .

● وهذا ما وَقَعَ عليه الاختيارُ من اختصار المُطَوَّل ، وكنتُ جمعتُ أصلَه من نحو سبعين مُصنَّفاً ، ما بينَ مُطَوَّلٍ ومُختَصَر ، فمن ذلك :

«التهذيبُ» للأَزهَريِّ ، وحيث أقولُ : وفي نسخةٍ من «التهذيب» ، فهي نسخةٌ عليها خَطُّ الخطيب أبي زكريا التَّبْريزي ، وكتابُه على «مُختَصَر» المُزَني ، و«المُجْمَلُ» لابن فارس ، وكتاب «مُتَخَيَّر الألفاظ» له ، و«إصلاح المَنطِق» لابن السِّكِّيت ، وكتاب «الألفاظ» وكتاب «المذكَّر والمؤنَّث» وكتاب «التَّوسعة» له ، وكتاب «المقصور والممدود» لأبي بكر بن الأنباريِّ ، وكتاب «المذكَّر والمؤنَّث» له ، وكتاب «المَصادر» لأبي زيدٍ سعيد بن أَوْس الأنصاري ، وكتاب «النَّوادر» له ، و«أَدَب الكاتب» لابن قُتَيْبة ، و«ديوان الأدَب» للفَارابيِّ ، و«الصِّحاح» للجَوْهَري ، و«الفَصيح» لثَعْلَب ، وكتاب «المقصور والممدود» لأبي إسحاق الزَّجَّاج ، وكتاب «الأفعال» لابن القُوطِيَّة ، وكتاب «الأفعال» للسَّرَقُسْطِي ، و«أفعال» ابنِ القَطَّاع ، و«أساس البَلاغَة» للزَّمَخْشَري ، و«المُغْرِب» للمُطَرِّزي ، و«المُعَرَّبات» لابن الجَوَالِيقي ، وكتاب «ما يَلْحَن فيه العامةُ» له ، و«سِفْر السَّعادة وسَفِير الإفادة» لعَلَم الدِّين السَّخَاويِّ .

---

(١) هو الفرزدق . «خزانة الأدب» ٢٦٩/٨ .

(٢) هو ذو الرُّمَّة ـ «ديوانه» ١٦٠٠/٣ ـ والرواية المعروفة ، ولعلها الصواب :

ولا عيبَ فيها غير أن سريعها قَطُوفٌ وأن لا شيء منهنَّ أكسلُ

والمعنى : يصف النساءَ بالسِّمَن ، وكنى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كَسالَى ، فهو يقول : لا عيبَ في هؤلاء النساء إلا أن أسرعهنَّ قَطُوف (شديدة البطء) وهذا مما يسمِّيه البلغاء : تأكيد المدح بما يُشبِه الذم . (ع) .

ومِن كُتُبٍ سوى ذلك ، فمنه ما راجعتُ كثيراً منه لِمَا أَطلُبُه نحو «غريب الحديث» لابن قُتَيبة ، و«النِّهاية» لابن الأَثير ، وكتاب «البارع» لأبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي المعروف بالقالِي ، و«غريب اللغة» لأبي عُبَيدٍ القاسم بن سَلاَّم ، وكتاب «مُختصَر العَيْن» لأبي بكرٍ محمد الزُّبَيْدي ، وكتاب «المُجَرَّد» لأبي الحَسَن عليٍّ بن الحَسَن بن الحُسَين الهُنَائي ، وكتاب «الوُحُوش» لأبي حاتم السِّجِسْتاني ، وكتاب «النَّخْلة» له .

ومنه ما التَقَطتُ منه قليلاً من المسائل كـ«الجَمْهرة» ، و«المُحْكم» ، و«مَعَالم التنزيل» للخَطَّابي ، وكتابٍ لأبي عُبَيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى رواه عن يُونُسَ بن حَبِيب ، و«الغَريبَين» لأبي عُبَيد أحمد بن محمد بن محمد الهَرَوي ، وبعضِ أجزاءٍ من مصنَّفات الحَسَن بن محمد الصَّغَاني من «العُبَاب» وغيره ، و«الرَّوض الأُنُف» للسُّهَيْلي ، وغيرِ ذلك مما تراه في مواضعه ، ومن كُتُب التفسير والنحو ودَوَاوين الأشعارِ عن الأئمة المشهورين ، المأخوذِ بأقوالهم ، الموقوفِ عند نُصُوصِهم وآرائهم ، مثلُ : ابنِ الأَعْرابي وابنِ جِنِّي وغيرِهما ، وسمَّيتُه غالباً في مواضعه حيث يُبْنَى عليه حُكْمٌ .

ونستغفرُ اللهَ العظيمَ مما طَغَى به القَلَم ، أو زَلَّ به الفِكْر ، على أنه قد قيل : ليس مِن الدَّخَلِ أن يَطْغَى قَلَمُ الإنسانِ ، فإنه لا يكادُ يَسلَمُ منه أحَدٌ ولا سيَّما مَن أَطنَبَ ، قال ابنُ الأثير في «المَثَل السائر» : ليس الفاضلُ من لا يَغْلَطُ ، بل الفاضلُ من يُعَدُّ غَلَطُه . ونسألُ الله حُسْنَ العاقبةِ في الدنيا والآخرة ، وأن يَنفَعَ به طالبَه ، والناظرَ فيه ، وأن يُعامِلَنا بما هو أهلُه ، بمُحَمَّدٍ وآلِه الأطهار ، وأصحابِه الأبرار .

وكان الفَراغُ من تعليقه على يدِ مؤلِّفه في العَشْر الأواخرِ من شعبانَ المُبارَكِ

سنةَ أربعٍ وثلاثينَ وسبعِ مئةٍ هِجْريَّةٍ